انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية بعد 2019

رأس العين/سري كانيه و تل أبيض

تقرير بحثي

PEL - Civil Waves
Peace . Endurance . Liberties

البحث والتحليل القانوني

رياض علي

البحث الميداني

آدم ربيع

سوسن رشيد

آلان يوسف

إعداد ومراجعة

هيڤين جقلي

فرهاد احمه

صورة الغلاف

Pro-Turkish Syrian fighters gather near the Turkish village of Akinci along the border with Syria on October 11, 2019, as they prepare to take part in the Turkish-led assault on northeastern Syria. (Photo by Bakr ALKASEM / AFP)

جميع الحقوق محفوظة بيل الأمواج المدنية. يناير 2024©

الفهرس

أولاً. ملخص تنفيذي 5

ثانياً. منهجية التقرير..... 9

ثالثًا. أنماط انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية بعد عملية نبع السلام..... 10

رابعًا . انتهاكات أخرى تزامنت مع الاعتداءات على الملكيات..... 30

خامسًا. إحجام الضحايا عن المطالبة باستعادة الممتلكات 38

سادسًا. توصيف الوجود التركي في المناطق التي شملها التقرير..... 43

سابعًا. المسؤولية القانونية عن الانتهاكات في مناطق عملية "نبع السلام"..... 44

ثامنًا. التوصيف القانوني للانتهاكات 45

تاسعاً. خاتمة وتوصيات 48

انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية بعد 2019
رأس العين/سري كانيه و تل أبيض

حين توفى مختار قريتنا محمد سعيد سليمان، تواصلنا مع أهالي قرية مضبعة المجاورة لقريتنا، فذهبوا وطلبوا من الجيش الوطني أن يسمحوا لنا بدفنه في القرية، لكن كانت الإجابة بأنه لم تعد لهم قرية هنا حتى يدفنوا موتاهم، لذا دفناه في مقبرة تل عرفان بالقرب من معهد الخزنوي ووضعناه في تابوت كي نتمكن من أخذه إلى مقبرة قريتنا عندما نعود.

شاهدة مهجرة من رأس العين/سري كانيه، قرية الداوودية

أولاً. ملخص تنفيذي

في 09 تشرين الأول /أكتوبر 2019 أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدء العملية العسكرية المسماة "نبع السلام"، والتي استهدفت منطقتي سري كانيي/رأس العين وتل أبيض الواقعتين في شمال شرق سوريا، وتم تنفيذ العملية من قبل القوات التركية و"فصائل الجيش الوطني السوري" المدعومة تركياً، وأدت العملية المذكورة إلى سيطرة منفذيها على المدينتين المذكورتين بالكامل[1]. ترافقت العملية العسكرية بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان لم تتوقف رغم مرور أعوام على العملية وبخاصة تلك الواقعة على ممتلكات السكان الأصليين بحسب ما أظهرت 75مقابلة فيزيائية مع الأهالي المهجرين من المنطقتين، من بينهم-ن 39 رجلًا و 36سيدة يقيمون حاليًا في مناطق الحسكة ومخيم تل السمن في الرقة، ممن تم تهجيرهم والاستيلاء على ممتلكاتهم أثناء عملية نبع السلام وفي الأعوام التي تلتها.

يعرض هذا التقرير البحثي الانتهاكات الواقعة على حقوق السكن والأراضي والملكية المرتكبة من قبل الجيش التركي وفصائل الجيش الوطني السوري في منطقتي رأس العين/ سري كانيي وتل أبيض، الواقعتين تحت سيطرتها منذ العملية العسكرية. وأظهرت الشهادات وجود أنماط رئيسية للانتهاكات الواقعة على ممتلكات السكان، وهي الاستيلاء على منازل السكان ومحلاتهم التجارية وإسكان أشخاص آخرين في المنازل المسلوبة، والتدمير غير المشروع لعقارات السكان، والاستيلاء على الأراضي الزراعية وقطع وتجريف الأشجار، وتحويل العقارات والأراضي لقواعد عسكرية. وذلك ليس تحت مرأى القوات التركية فحسب بل وبمشاركة منها. كما بينت الشهادات وجود أنماط من الانتهاكات مرافقة لعمليات الاستيلاء والاعتداء على الملكيات العقارية كسرقة مفروشات المنازل وبيعها أو حرقها وتخريبها، وكذلك اتلاف وثائق وأوراق الملكية، وإهانة واعتقال وتعذيب البعض ممن اعترضوا على عمليات الاستيلاء على ممتلكاتهم وعدم السماح للسكان بالعودة حتى لدفن موتاهم. وذلك على نحو مماثل لتلك التي رافقت عملية غصن الزيتون في منطقة عفرين والتي سبق ل "بيل" وأن أصدرت تقريرًا حولها بعنوان انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية في عفرين بعد2018.

[1] تقرير بعنوان "ثلاثة أعوام على نبع السلام: الاستقرار مفقود شرق الفرات"، منشور على موقع صحيفة العربي الجديد، على الرابط التالي: (آخر تصفح للرابط 15/8/2023)

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%22%D9%86%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%22-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AA

كان من الواضح أن الهدف الأساسي من تلك الانتهاكات الواقعة على نطاق واسع وبشكل ممنهج، إضافة إلى المنفعة المادية الكبيرة التي حصل عليها عناصر الجيش الوطني من نهب الممتلكات، هو إرغام الأهالي على مغادرة المنطقة وترك ممتلكاتهم للفصائل المسلحة، والتي قامت بإسكان عائلات أخرى وافدة إلى المنطقة فيها، ما أدى لإجراء عملية تغيير ديموغرافي كبيرة كان القسم الأكبر منها من المواطنين والمواطنات الكرد اذ غالبًا ماتم اتهامهم-ن بموالاة الإدارة الذاتية والارتباط بحزب العمال الكردستاني كذريعة للاستيلاء على ممتلكاتهم-ن.

وتمكن الشهود الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير من تحديد اسم الفصيل الذي ارتكب الانتهاك بحق ممتلكاتهم في **148حالة** من أصل **164انتهاك** تم توثيقه خلال المقابلات بينما لم يتمكن الشهود من تحديد الجهة التي قامت بالانتهاك في **16حالة**. ونتيجة البيانات التي تم جمعها وتحليلها من قبل فريق "بيل" تبين إن تلك الانتهاكات التي طالت الملكية في المنطقة التي تناولها التقرير، قد ارتكبت من قبل فصائل الجيش الوطني السوري، وقسم منها من قبل الجيش التركي مباشرة، وذلك وفقاً للتفصيل التالي:

فصيل الحمزة (الحمزات) هو الأكثر تورطاً في الانتهاكات التي تم توثيقها، حيث ثبت تورطه في 52 حالة انتهاك، ويليه الجيش التركي (32حالة)، يليه فرقة السلطان مراد (18حالة)، ولواء المعتصم (13حالة)، وأحرار الشرقية (12حالة) ، والجيش الوطني(8 حالات)، الجبهة الشامية (4 حالات) ، كتيبة الموالي (4حالات)، وكتيبة القادسية ولواء صقور الشمال والشعيطات ودرع الفرات في حالة واحدة لكل منها. وقد ذكر أحد الضحايا بانه لا يملك معلومات دقيقة عن محله التجاري الكائن في مدينة رأس العين/سري كانيه، لكن حسب المتداول بين الأهالي، فإن المجلس المحلي المحدث من قبل الحكومة المؤقتة يقوم بالاستيلاء على المحلات التي يكون مالكوها قد نزحوا، ومن ثم يقوم بتأجير تلك المحلات. وتبين تورط الجيش التركي بشكل مباشر في عدد لا يستهان به من حالات تحويل عقارات المدنيين والمدنيات لقواعد ومناطق عسكرية، اذ بلغ عدد العقارات (منازل وأراضي زراعية) التي تم تدميرها والاستيلاء عليها من قبل الجيش التركي مباشرة **24حالة** من أصل **33حالة** موثقة، من بينها **19حالة** في تل أبيض و**19 حالة** في رأس العين/سري كانيه.

كما بينت الشهادات إحجام الضحايا عن المطالبة باستعادة ممتلكاتهم، إما لخوفهم من العواقب أو لانعدام الثقة لديهم بالمؤسسات الموجودة، وهو السبب الرئيسي لعدم عودتهم إلى مناطق سكنهم رغم مرور أكثر من خمسة أعوام على عملية نبع السلام، ورغم تشكل لجنة رد المظالم وحلها لاحقًا بحجة انتفاء الحاجة إليها.

انفوغرافيك (١) خريطة توضح توزع نقاط الانتهاكات كما حددها الشهود خلال المقابلات في منطقتي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض

انفوغرافيك -٢-الجهات المتورطة في الانتهاكات بحسب المقابلات مع الشهود

ثانياً. منهجية التقرير

تم إعداد هذا التقرير استناداً على 75مقابلة فيزيائية مركزة أجراها فريق البحث الميداني في منظمة "بيل" في شمال شرق سوريا خلال الفترة الواقعة ما بين حزيران 2022 وآب 2023 ، من المهجرين والمهجرات جراء العملية العسكرية التي قادتها تركيا باسم "نبع السلام" بينهم 48شخصًا من أهالي رأس العين/سري كانيه و 27 شخصًا من أهالي تل أبيض ، وذلك بهدف الوقوف على حقيقة الانتهاكات التي طالت حقوق الملكية والسكن في تلك المناطق من قبل عناصر الجيش التركي الذي يحتل المنطقتين وكذلك عناصر الجيش الوطني السوري، المنضوي رسمياً تحت قيادة الحكومة السورية المؤقتة.

إضافة إلى المعلومات الشفهية التي تم الحصول عليها وتفريغها كتابياً في نماذج الاستمارات المعدة مسبقا من قبل الفريق الاداري والقانوني لـ "بيل"، تم تدعيم تلك الاستمارات بالوثائق والأوراق الداعمة لملكية الضحايا/ الشهود، وكذلك بالصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو لبعض الملكيات المستولى عليها، وتم الاستدلال أيضاً على تلك الملكيات من خلال خرائط غوغل وطلب إلى الشهود رسم مخطط يدودي يظهر العقارات التي تعرضت للانتهاكات.كما تم الرجوع الى المصادر المفتوحة التي تناولت الانتهاكات في مناطق الاحتلال التركي، ولا سيما تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، ليتضح لنا بأن ما ورد على لسان الضحايا يتقاطع كثيراً مع ما أوردته اللجنة في تقاريرها.

عدا ذلك طُلب من الضحايا خلال المقابلات معلومات تفصيلية تتعلق بمصادر معلوماتهم/ن حول أوضاع ملكياتهم/ن بعد فقدان القدرة على العودة إليها .كما تم إشراك لجنة استشارية مكوّنة من ضحايا انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية جراء عملية نبع السلام، في اجراء التواصلات مع الشهود من أجل المقابلات المعتمدة في البحث كما شاركوا بالتخطيط الأوّليّ وتم اطّلاعهم/ن على نتائجه وتوصياته التي ساهموا بوضعها.

وأثناء كتابة التقرير تم اخفاء هوية الشهود وبعض المعلومات الأخرى التي قد يستدل بها على الشاهد/ة، حتى بالنسبة لمن لم يمانعوا منهم-ن كتابة اسمائهم/ن الحقيقية في التقرير، وذلك حفاظاً على سلامتهم/ن وأمنهم/ن مستقبلاً وتم تمييز الأسماء المستعارة باشارة (*). وتم أخذ موافقات غالبية الشهود بالسماح بمشاركة المعلومات التي أدلوا بها للمنظمة، في جميع أنشطة المناصرة والعدالة، بما فيها المحاكم الوطنية والدولية والهيئات والمنظمات المحلية والدولية، وذلك من خلال توقيع الشاهد/ة على بيان نية الاستخدام المرفقة مع كل استمارة.

ثالثًا . أنماط انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية بعد عملية نبع السلام

بعد الاطلاع على الشهادات التي وثقتها "بيل"، وقراءة وتحليل مجموع تلك الشهادات في المنطقتين اللتين استهدفهما التقرير والبالغة 75 شهادة، تبين إن تلك الانتهاكات ضد حقوق الملكية والسكن لم ترتكب بصورة اعتباطية أو عشوائية، أو كما يسميها البعض بأخطاء فردية، بل ارتكبت بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع، والغاية من تلك الانتهاكات، بالإضافة إلى نية الاستيلاء والنهب، تتمثل في دفع سكان المنطقة على ترك ديارهم وممتلكاتهم وعدم التفكير في العودة اليها مستقبلاً. وأنماط أو نماذج الانتهاكات التي وثقتها "بيل" يمكن تلخيصها بثلاثة أنماط رئيسية، وقد ارتكبت لغايات تمييزية، منها عرقية ومنها عقائدية/سياسية، بالإضافة الى أنواع أخرى من الانتهاكات التي تزامنت مع تلك التي طالت حقوق السكن والملكية، وفق التفصيل التالي:

أ. الاستيلاء على المنازل والمحال التجارية وإسكان أشخاص آخرين في المنازل المسلوبة

بينت المقابلات أن الاستيلاء على الممتلكات العقارية، ومنها المنازل والمتاجر هو النمط الأكثر شيوعًا للانتهاكات، اذ بلغ عدد الحالات المسجلة للاستيلاء عليها **54 منزلًا و27متجرًا** من مجمل حالات الاستيلاء الموثقة والبالغ عددها **108حالات**. ووفقًا لشهادات الضحايا فإن الاستيلاء قد تم بشكل تعسفي وبدون أي مبررات عسكرية تبرر هذا الاستيلاء.

في مقابلة مع الشاهدة حنان زكريا* وهي أم لسبعة أطفال وتقيم في مخيم واشوكاني في الحسكة، خلال مقابلة فيزيائية في آب 2023، بأن فصيل "الحمزات" قام بنهب وسرقة جميع محتويات منزلها، وقاموا بوضع رقم باللون الأحمر على حائط منزلها في رأس العين/سري كانيه، ورقم على حائط منزل أهل زوجها، ووضعوا أرقامًا أخرى على بقية منازل القرية التي غادر سكانها، وأخبروا أهالي القرية بأن كل بيت تم ترقيمه أصبح ملكاً لهم" أي لفصيل الحمزات. وتشابهت الشهادة المذكورة أعلاه إلى حد كبير مع شهادة خالد العيسى*، بخصوص الجزئية المتعلقة بكتابة عبارة تفيد بأن العقار قد أصبح تحت سيطرة فصيل مسلح معين، وهو من أهالي قرية علي باجية التابعة لمدينة تل أبيض، وتم الاستماع لشهادته في آب 2023، حيث ذكر: **"خرجت من القرية خوفًا من القصف التركي، وبعد أسبوع جاء عناصر من فصيل أحرار الشرقية وكتبوا على حائط منزلي عبارة (محجوز لأحرار الشرقية)، ثم سكن فيه ثلاثة أشخاص من الفصيل نفسه، وعند خروجهم سرقوا محتويات المنزل ودراجتين ناريتين، ورغم خروجهم من المنزل فقد بقي تحت سيطرتهم، وعلمت بذلك من أهلي وجيراني المقيمين هناك، وأتحفظ على ذكر أسمائهم".** وفي ذات السياق قالت ليلى السليمان* وهي من بلدة المناجير التابعة لرأس العين /سري كانيه، خلال مقابلة فيزيائية في تموز 2022:**"تم الاستيلاء على منزلي ومنزل شقيقي من قبل مسلحين، وعلى الأغلب هم من فصيل الحمزات التابع للجيش الوطني السوري كونه هو الفصيل المسيطر على المنطقة. وقال الشخص المسؤول عنهم لأهالي القرية إن هذا المنزل قد أصبح ملكه".**

ولم تختلف كثيرا أقوال أحمد موفق*، وهو من أهالي قرية أبو كاله التابعة لمنطقة رأس العين/ سري كاني، وأب لخمسة أطفال، عن شهادة غيره من الذين تم الاستماع اليهم، حيث أكد بأن منزله الذي كان يعيش فيه قد تم الاستيلاء عليه من قبل فصيل الحمزات، وتم منحه لعائلة عراقية الجنسية لتسكن فيه دون موافقته، إذ يقول **"تم إسكان عائلة عراقية في منزلي بعد نهبه، وهي عائلة مدنية ليس فيها مسلحون. لا أحد يستطيع السكن في أي منزل في المنطقة إلا بموافقة الفصيل المسيطر على الحي، وحارتنا تقع تحت سيطرة عشيرة الموالي وهم غالبًا منتمون لفصيل الحمزات، لذا أجزم أنه الفصيل ذاته الذي نهب وسرق محتويات المنزل قبل إسكان العائلة العراقية فيه".**

صورة (١) منزل الشاهد أحمد موفق في قرية أبو كالة -رأس العين/سري كانيه عبر الأقمار الصناعية، كما حدده خلال المقابلة

ولم يكن الاستيلاء على المنازل دائما بغاية إسكان عائلات مدنية فيه فقط، بل ثمة حالات تبين إن الاستيلاء كان بغاية إسكان عائلات عناصر مسلحة تتبع غالباً للفصيل المسيطر على المنطقة، إذ يؤكد شيفان يوسف*، وهو محامي من أهالي وسكان مدينة رأس العين، ويقيم في حي المفتي في مدينة الحسكة حاليًا، بأنه قد تم الاستيلاء على منزله وإشغاله من قبل عائلة من أهالي دير الزور، ينتسب أبناؤها لفصيل عسكري لم يتمكن مصدره من تحديده، إلا أنه أكد بأن الفصيل المسيطر على الحي هو فصيل "المعتصم"، حيث يقول الشاهد:

"كنت أسكن في سرى كانيه في الحي الشرقي وبتاريخ 2019/10/9 نزحت مع عائلتي إلى قرية فرحية خلجان حيث يسكن أهلي، والتي تبعد عن مدينة سري كاني حوالي 35 كم، وخلال وجودي هناك تواصلتُ مع جارتي المسنة، وقلت لها حاولي أن تذهبي إلى منزلي وتتفقديه، ثم أخبرتني أنها دخلت منزلك وتوجد فيه عائلة من محافظة دير الزور من عشيرة العكيدات، وأبنائهم منتسبين إلى فصائل الجيش الحر". وأضاف الشاهد :**"أتواصل أيضاً مع صديق لي من المكون العربي مقيم في المدينة، وحاول مرتين الذهاب إلى منزلي إلا إنه لم يستطع بسبب خوفه من الفصيل الموجود في الحي وهو كتيبة المعتصم، وأخبرني أنه يوجد حاجز جنوب منزلي حوالي 10 أمتار، وعناصر الحاجز يسكنون في منزل جاري أيضاً".**

وأفاد الشاهد عبدالله المحمد* وهو من أهالي وسكان قرية تليل الضلع، خلال مقابلة فيزيائية في آب 2023 بأن أرضه الزراعية الكائنة في القرية و المشاد عليها منزل سكني وتحوي 70 شجرة زيتون قد تم الاستيلاء عليها وتحويلها لقاعدة عسكرية تركية، أما عن منزله الكائن في مدينة تل أبيض، والبالغ مساحته 500 متر مربع تقريبا، فأفاد بالقول: **" أما منزل ناحية سلوك فقد تم الاستيلاء عليه من قبل أحد قيادي الجيش الحر، لكن لا أعلم اسم الفصيل بالضبط، ويسكن فيه هو وعائلته وأخوته كون مساحة المنزل تبلغ حوالي 500 م2، ورغم أن زوجة أبي واثنان من أخوتي بقوا هناك، إلا إنهم لم يتمكنوا من استعادة المنزل و لا يوجد قانون لإخراج الغاصبين منه".**

وفي ذات السياق علي محسن* وهو من أهالي ناحية الدرباسية وسكان مدينة رأس العين/ سري كانيه حي ، أنه كان يمتلك منزلًا في حي زور آفا في مدينة سرى 2023لثاني ازور آفا، خلال مقابلة فيزيائية في كانون كانيه ومساحته 220 متر مربع، أن عدة فصائل توالت على سكنه بعد خروجه، وأفاد بالقول: **"تواصلت مع جاري الذي كان مستأجراً في شارعنا بمدينة سرى كانيه قبل النزوح وهو بالأصل من المكون العربي من محافظة حمص، وأخبرني بأنه بعد نزوحنا بأربعة أشهر تم نهب جميع محتويات منزلي. وبعد مغادرته شارعنا، أخذت أتواصل مع جيران آخرين وهم من المكون الكُردي وأخبروني بأن عائلة من محافظة إدلب سكنت في المنزل، من ثم أتى عناصر من كتيبة المعتصم وحوَّلوا منزلي إلى مستودع للأغراض التي كانوا يسرقونها، وبعدها أخبروني أن عائلة عنصر من كتيبة الحمزات من محافظة دير الزور تسكن فيه حاليًا".**

وقد تقاطعت هذه الشهادة مع حالة مشابهة اوردته لجنة التحقيق الدولية في تقريرها المؤرخ في 14 آب 2020، حيث أكدت اللجنة على أنه *"تم نقل ممتلكات المنازل المنهوبة وتم بيعها بطريقة منسقة، ما قد يشير إلى سياسة مبيتة نفذتها عدة ألوية، .. وفي إحدى الحالات في مارس/آذار وجد أحد العائدين إلى قرية تل العريشة منزله منهوباً، بما في ذلك النوافذ والأبواب والمولدات الكهربائية، وهو ما حدث أيضا للعديد من المنازل الأخرى في الشارع نفسه، واسترد ممتلكات منزله بشرائها من أحد كبار مسؤولي الفرقة 24 (لواء السلطان مراد) في الجيش الوطني السوري من مستودع يستخدم لتخزين المواد المنهوبة، وفرَّ عقب ذلك فوراً*[2] .

وأكد الشاهد خالد الكردي* وهو من أهالي وسكان مدينة رأس العين /سري كاني، ويعمل في دهان السيارات، ويقيم في الحسكة حي المفتي، بأنه قد تم الاستيلاء على منزله وإشغاله من قبل عنصر مسلح مع عائلته، وكذلك تم الاستيلاء على المحل المستأجر من قبله والذي كان يستعمله لدهان السيارات، وتم تأجير المحل من قبل الفصيل المسيطر على المنطقة إلى شخص من كتيبة المعتصم، حيث يقول:

"كنت أتواصل مع صديقي من المكون العربي، وبعد شهرين من خروجنا أخبرني بأن منزلي ودكاني بالمنطقة الصناعية قد تعرضا للنهب، وبعدها أخبرني بأنهُ ذهب إلى شارعنا ومرَّ من أمام باب منزلي حيث كان الباب الخارجي للمنزل مفتوحاً، ورأى شخص مسلح بلباس عسكري مع عائلتهُ في منزلي ورأى الجدار الخارجي للمستودع الذي بمنزلي قد هُدِمَ، وبأن دكاني قد تم تأجيره لشخص آخر من قبل كتيبة المعتصم، وبالعملة التركية".

[2] الفقرة 50 من تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ في 14 آب 2020، متوفر على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

وقالت الشاهدة مريم محمود* وهي تسكن في مخيم سري كاني /رأس العين في ذات السياق، بأنه قد تم نهب وسرقة محتويات منزلها الكائن في حي الحوارنة، وذلك بعد عشرة أيام تقريبا من مغادرتها منه مع عائلتها بالتزامن مع عملية نبع السلام، وبعد شهرين سكنت فيه عائلة إدلبية، حيث سردت قائلة:

"مصدر معلوماتي هو أحد جيراننا من المكون العربي الذي بقي في المدينة، حيث أخبرني هاتفيًا بعد عشرة أيام من تاريخ نزوحنا بأن منزلنا قد تعرض للنهب، وقال بأنه قد ذهب إلى المسلحين الذين كانوا يضعون أربطة حمراء على أكتافهم، وسألهم: لماذا يريدون أخذ أغراض المنزل فأصحاب المنزل عائلة فقيرة؟ فقام أحد العناصر بصفعه وقال له: ليس لك علاقة بالأمر وإذا بقيت هنا سأقتلك! وبعد شهرين من النزوح أخبرتني جارتي بأنها ذهبت من مدينة الحسكة إلى مدينة سري كاني/ رأس العين لتفقد منزلها، وذهبت حينها إلى شارعنا ورأت براميل مازوت أمام منزلي وشخصان يجلسان أمامه، وقد أخبرها جيراني الآخرين (من المكون العربي)، بأن عائلة إدلبية تسكن في منزلي، لكن لم يخبروني إن كانت تلك العائلة تتبع لإحدى الفصائل المسلحة أم لا، وقد بقيت جارتي عدة أيام في المدينة ثم عادت الى الحسكة وهي تسكن معي الآن في نفس المخيم".

وقد لوحظ إن الاستهداف كان بشكل رئيسي لأبناء المكون الكردي، بدليل إن غالبية الشهود/ الضحايا قد أكدوا تلقيهم للمعلومات من خلال تواصلهم مع جيرانهم من المكون العربي الذين بقوا في المنطقة، وهذا يتقاطع مع ما ذكرته لجنة التحقيق الدولية المستقلة في عدد من تقاريرها، ومنها التقرير المؤرخ في 14 آب 2020 حيث ذكرت *"وعلى غرار ما حدث في عفرين، استولت قوات الجيش الوطني السوري أيضاً على ممتلكات المدنيين الأكراد في منطقة رأس العين بعد فرارهم من المعارك خلال عملية نبع السلام، وقام أفراد من الفرقة 22 (لواء الحمزة) في الجيش الوطني السوري بعمليات نهب واستيلاء على الممتلكات منظمة وواسعة النطاق في رأس العين، وشمل ذلك كتابة أسماء بعض الألوية على جدران المنازل، وروى المدنيون للجنة روايات متسقة أعربوا فيها عن مخاوفهم من البقاء وعدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم التي نهبها واحتلها عناصر الألوية أو أسرهم في أعقاب أعمال القتال مباشرة"* [3].

[3] الفقرة 49 من التقرير منشور على صفحة اللجنة، متوفر على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

ب. التدمير غير المشروع لعقارات السكان وتحويلها إلى قواعد عسكرية

لم تقتصر الانتهاكات على الاستيلاء على عقارات السكان ونهب محتوياتها، أو اسكان أشخاص آخرين فيها فحسب، بل تعدت ذلك إلى تدمير وتخريب الممتلكات، تدميراً كلياً أو جزئياً، دون وجود ضرورات عسكرية تجيز هذا التدمير، كما تم تحويل بعض العقارات إلى مقار أو نقاط عسكرية، دون موافقة مالكيها، وقد ارتكبت الكثير من تلك الانتهاكات بشكل مباشر من قبل الجيش التركي، وقد بلغ عدد **حالات التدمير 56 حالة،** من بينها **33 حالة** مسجلة تم تحويل العقارات فيها لمناطق وقواعد عسكرية.

فالشاهد خالد حمدان* المقيم في مخيم واشوكاني في الحسكة للنازحين، وهو من أهالي وسكان قرية المنّاخ التابعة لمدينة رأس العين، وكان أحد ضحايا تلك الانتهاكات، حيث تمت سرقة محتويات محله وكذلك المقصف العائد له واسمه منتزه الأصدقاء الريفي، كما تعرض جزء من منزله ومنازل أخوته للدمار، وعندما حاول العودة إلى بيته بعد ثلاثة أشهر من نزوحه، تم منعه بحجة أن عقاره يقع ضمن منطقة خط النار ونقطة عسكرية، حيث سرد لنا قائلاً:

"في المرة الأولى التي عدت فيها للمنطقة وجدت بأن جميع محتويات الكافتيريا قد تعرضت للسرقة، بالإضافة الى تكسير شاشة البلازما بالرصاص، وتفتيش البيت بشكل كامل، بالإضافة لسرقة محتويات المحل وتقدر قيمتها بحوالي 6000 ستة آلاف دولار، وبعد حوالي ثلاثة أشهر حاولت العودة مرة أخرى، لكن منعوني لأن البيت خط نار ونقطة عسكرية، وقلت إن أمي مسنة تريد رؤية صور للبيت، فأخذوا رقمي، وبالفعل بعد فترة أرسل لي أحد العناصر صور توضح دمار أجزاء من منزلي ومن منزل أخوتي". وأضاف الشاهد: **"بثت قناة نبع السلام التابعة للجيش الوطني السوري على اليوتيوب معارك بقريتنا وظهر في الفيديو أمام بيتي وأمام صالة الكافتيريا عناصر مسلحون، وهم ينتمون لفصيل الحمزات من الجيش الوطني، واسم الفصيل مكتوب على سياراتهم وعلى حواجزهم يرفعون رايات مكتوب عليها فصيل الحمزات بالإضافة لعلم الثورة".**

صورة (٢) منزل الشاهد خالد الحمدان في قرية المناخ- رأس العين/سري كانيه، عبر الأقمار الصناعية، كما حدده خلال المقابلة

وأكدت سوسن الموفق* وهي من أهالي وسكان إحدى قرى الريف الشرقي لرأس العين، والتي تم الاستماع لشهادتها في كانون الأول 2022 في مكان اقامتها الحالي الكائن في مخيم سري كانيي في الحسكة، بأنه قد تم الاستيلاء على كامل القرية، وتحويلها بالكامل إلى منطقة عسكرية، وكذلك تم نهب محتويات منزلها بالاضافة إلى الآلات الزراعية، وجرى تدمير أجزاء من المنزل:

"تم الاستيلاء على منزلنا وأرضنا الزراعية وتم تحويل القرية بالكامل الى منطقة عسكرية، ولا يمكن لأحد دخول المنطقة. الفصيل المسيطر على منطقتنا هو فصيل الحمزات وقام عناصره بأعمال النهب والسرقة حسب ما يتداوله الناس، ويمنعون الأهالي من العودة الى المنطقة بحجة انها منطقة عسكرية[4]، وثمة مقاطع فيديو نُشِرَت على مواقع الجيش الوطني تبين دخولهم القرية بزيهم العسكري ومكتوب على راياتهم عبارة فرقة الحمزات".

صورة (٣) منزل الشاهدة سوسن الموفق في قرية الفصلية -رأس العين/سري كانيه عبر الأقمار الصناعية، كما حددته خلال المقابلة

[4] وهذا يتوافق مع ماذكرته لجنة التحقيق الدولية في الفقرة 50 من تقريرها المؤرخ في 14 آب 2020 والمتوفر على الرابط التالي :

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

وبعض العقارات تكون عرضة للاستيلاء لمدة مؤقتة، ثم تتم مغادرتها خاصة عندما تصبح غير قابلة للاستثمار أو الاستفادة منها، فالشاهد شادي المحمود* وهو من أهالي وسكان قرية خربة السودة التابعة لمدينة سري كانيه/ رأس العين، أكد خلال مقابلة فيزيائية في تموز 2022، بأنه تم الاستيلاء على جميع منازل القرية ولم يسمح لأحد بدخول القرية بحجة أنها منطقة عسكرية، وذلك خلال الأشهر السبعة الأولى من بدء العملية العسكرية المسماة "نبع السلام"، حيث أفاد:

"في الأشهر السبع الأولى تم الاستيلاء على جميع منازل القرية واعتبروها منطقة عمليات عسكرية، ولم يُسمح لأحد بالدخول إلى القرية لغاية الشهر الخامس من عام 2020، وقد تعرض منزلي لنهب محتوياته وللتدمير. منزلي من طين يحتاج في كل عام الى الترميم مثله مثل أي منزل طيني، والآن منزلي بدون ترميم منذ ثلاث سنوات لأني لا أستطيع الوصول إليه فهو بحكم المدمر وانتهى بسبب الأمطار، وخاصة انهم سرقوا (التوتياء) التي كانت تحميه من الأمطار. لو لم تسرق التوتياء كان من الممكن إصلاحه عند عودتي ولكنهم سرقوها، ولم يعد قابلًا للترميم وهناك صور للمنزل يمكنني مشاركتها معكم".

ويبدو أن تدمير بعض المنازل كان يتم بشكل اعتباطي وأحياناً بغرض التشفي أو إرضاء رغبات غير منطقية، حيث أكدت الشاهدة سارة الطويل*، خلال مقابلة فيزيائية في شهر كانون الأول 2023، في مخيم سري كانيه في الحسكة حيث تقيم مع زوجها وأولادها الأربعة، بأنه تم تدمير منزلها بالكامل وتم تجريفه، لأنه كان يحجب الرؤية عن قائد عسكري لإحدى المجموعات العسكرية التابعة لفصيل الحمزات، وأوضحت بالقول: **"حين ذهب والدي ووالدتي الى القرية وجدوها خالية لا يوجد فيها غير العناصر المسلحة واخبروهم ان القرية منطقة عسكرية لا يمكنهم البقاء فيها وقد عرَّفوا عن أنفسهم انهم من فصيل الحمزات. حين سألتهم والدتي لماذا جرفوا ودمروا المنزل بهذا الشكل؟ قالوا أن منزلنا كان يحجب الرؤية عن قائد فصيلهم العسكري المستولى عليه أيضًا لذلك جرفناه. كانوا يلبسون الزي العسكري للجيش الوطني ويحملون السلاح ومكتوب على سياراتهم فصيل الحمزات وعددهم يفوق ال 20 عنصر".**

وفي هذا الصدد أكدت شروق مصطفى* وهي من سكان قرية السودة الواقعة على طريق تل تمر- رأس العين في مقابلة فيزيائية في مخيم سري كاني بالحسكة في كانون الأول 2022، بأنها لا تستطيع العودة إلى منزلها لأنه بدون سقف وتم تدمير قسم كبير منه ولا يصلح للاقامة، حيث أفادت: **"تم نهب جميع محتويات منزلي حتى الأبواب والشبابيك، وكان قد تم الاستيلاء عليه من قبل فصيل السلطان مراد لمدة تقارب الستة أشهر ثم استولى عليه فصيل الحمزات لمدة تقارب الستة أشهر أيضاً، ثم خرجوا من منزلي ومن القرية، لكن لا أستطيع العودة لأن منزلي بدون سقف وتم تدمير قسم كبير منه (غرفتين) ولا يوجد فيه أي أثاث ولا يصلح للاقامة، ويحتاج للصيانة ولا يمكنني ذلك، واخشى على زوجي من الاعتقال كون المنطقة غير آمنة".**

وقالت الشاهدة سعاد الخالد*، وهي من سكان حي زرادشت في مدينة رأس العين/سري كانيي في مقابلة فيزيائية في كانون الثاني 2023 في مخيم سري كانيي حيث تقيم حاليًا، بأنه قد تم تدمير دكانها والجدار الخارجي لمنزلها، نتيجة القصف الجوي الذي قامت به القوات التركية، إذ سردت ل "بيل" قائلة: **"حسب المعلومات التي حصلت عليها من جارتي التي اتواصل معها، فإن المنزل والدكان الصغير قد نُهِبَ، ونتيجة قصف طائرة حربية تركية لمساكن الضباط (الواقعة خلف دائرة النفوس) والقريبة من منزلي والتي كان يسكن فيها بعض عوائل شهداء من قوات سوريا الديمقراطية، دُمِرَ دكاني والجدار الخارجي للمنزل وحصلت تشققات في جدار الغرف".**

الشاهدة شادية عبد الرحمن* وهي من أهالي وسكان قرية العريشة الواقعة على طريق تل تمر في رأس العين/سري كانيه قالت خلال مقابلة فيزيائية في شهر أكتوبر 2023 في مخيم سريكانيه في الحسكة، بأنه تم تدمير منزل لها وحرق الآخر، حيث أكدت: **"أثناء قصف القرية بشكل عشوائي من قبل فصيل الحمزات وقبل دخولهم للقرية سقطت عدة قذائف على منزلي وتم تدميره، وهو يبعد عن المنزل الآخر بحوالي 20 مترا فقط".** وأضافت الشاهدة بخصوص إحراقهم لمنزلها الثاني الكائن في نفس القرية، وسرقة محتوياته: **"قام فصيل الحمزات بسرقة ونهب محتويات منزلي بالكامل، وكان يوجد من بين المسروقات مبلغ مالي يقدر بـ 4000 أربع آلاف دولار ومصاغ ذهبي يزن حوالي عشر غرامات، وأثناء دخولهم لمنازل القرية وتفتيشها كانوا يطلقون النار بشكل عشوائي خاصة على الأبواب المقفلة، وكون غرفة مستودع منزلنا كان يوجد فيها برميل مازوت، يبدو أن الطلقات أصابت البرميل الامر الذي تسبب في اشعال النيران في المستودع والمنزل، أعتقد هذا هو التفسير الأقرب لسبب حرق المنزل، ولم يحاولوا إطفاء الحريق، كما واستولوا على أرضنا الزراعية، وسرقوا محركين نوع بيتر".**

ووصفت الشاهدة سامية المحمد* والتي تم الاستماع لشهادتها بتاريخ 28 كانون الثاني 2023 في خيمتها الكائنة في مخيم سري كانيي في مدينة الحسكة، لحظات الرعب التي عاشتها مع ابنتها عند بدء الهجوم التركي على المنطقة، بالقول: **"بتاريخ 2019/10/9 وبينما كنت جالسة برفقة ابنتي في المنزل، ولم نكن نعلم حينها ما الذي يدبر لنا وللمنطقة، طلبتُ من ابنتي تشغيل التلفاز، وعند بدء التشغيل قرأت ابنتي الشريط الاخباري العاجل لقناة العربية الحدث، وقالت بصوت عال: القوات التركية بدأت بقصف مدينة سري كانيي، وبعدها بدقائق سمعنا صوت انفجار قوي واهتز المنزل وتكسرت النوافذ، وخرجنا بسرعة من منزلنا وفي اليوم التالي ذهبنا إلى مدينة الحسكة".**

أما بخصوص مصير منزلها فقد أكدت بأنه قد تم تدميره بالكامل وتحويله الى قاعدة عسكرية تركية، حيث ذكرت قائلة: **"قصفت طائرة حربية تركية منزلي الكائن في طلعة قرية مشرافة التابعة لمدينة سري كاني، والبالغ مساحته 500 متر مربع مع قطعة الارض المحيطة به، وفيما بعد تم تحويل منزلي والمنازل المحيطة به إلى قاعدة عسكرية تركية".**

صورة (٤) منزل الشاهدة سامية المحمد في طلعة مشرافة-رأس العين/سري كانيه عبر الأقمار الصناعية، كما حددته خلال المقابلة

وعلى نحو مماثل، قال خليل الصالح* في مقابلة فيزيائية في حزيران 2023 في مخيم سري كانيه في الحسكة حيث يقيم حاليًا: **"كان لدينا مشروع زراعي في قرية خربة البنات، وتم نهب جميع الأغراض الموجودة في المشروع، وتجريف حوالي 10 دونم منه وتم قلع الأشجار من قبل الجيش التركي، وتم تحويل المشروع الزراعي إلى قاعدة عسكرية تركية من قبل الجيش التركي وتم رفع ساتر ترابي".**

الصورة (٥) منزل الشاهد خليل الصالح في قرية خربة البنات-رأس العين/سري كانيه عبر الأقمار الصناعية، كما حدده خلال المقابلة

أما الشاهد سامي المحمد* وهو من أهالي وسكان قرية شركراك التابعة لمدينة تل ابيض، والذي تم الاستماع لشهادته بتاريخ 2023/8/7 فقد ذكر بأنه قد تم تدمير وجرف منزلين عائدين له، بالإضافة الى الاستيلاء على أرضه الزراعية وتحويلها مع باقي عقارات القرية الى قاعدة عسكرية تركية، حيث ذكر في شهادته قائلاً: **"بعد ستة أشهر من نزوحنا تقريبا تم تدمير وجرف المنزلين، مع عدد كبير من منازل القرية بما يقارب الـ 80 منزلاً، كما واستولوا على أرضي الزراعية وحولوها لقاعدة عسكرية تركية، وجعلوا من ركام المنازل المهدمة سواتر حول القاعدة العسكرية، وتشارك في هذا الانتهاك الجيش التركي وفصيل الحمزات".**

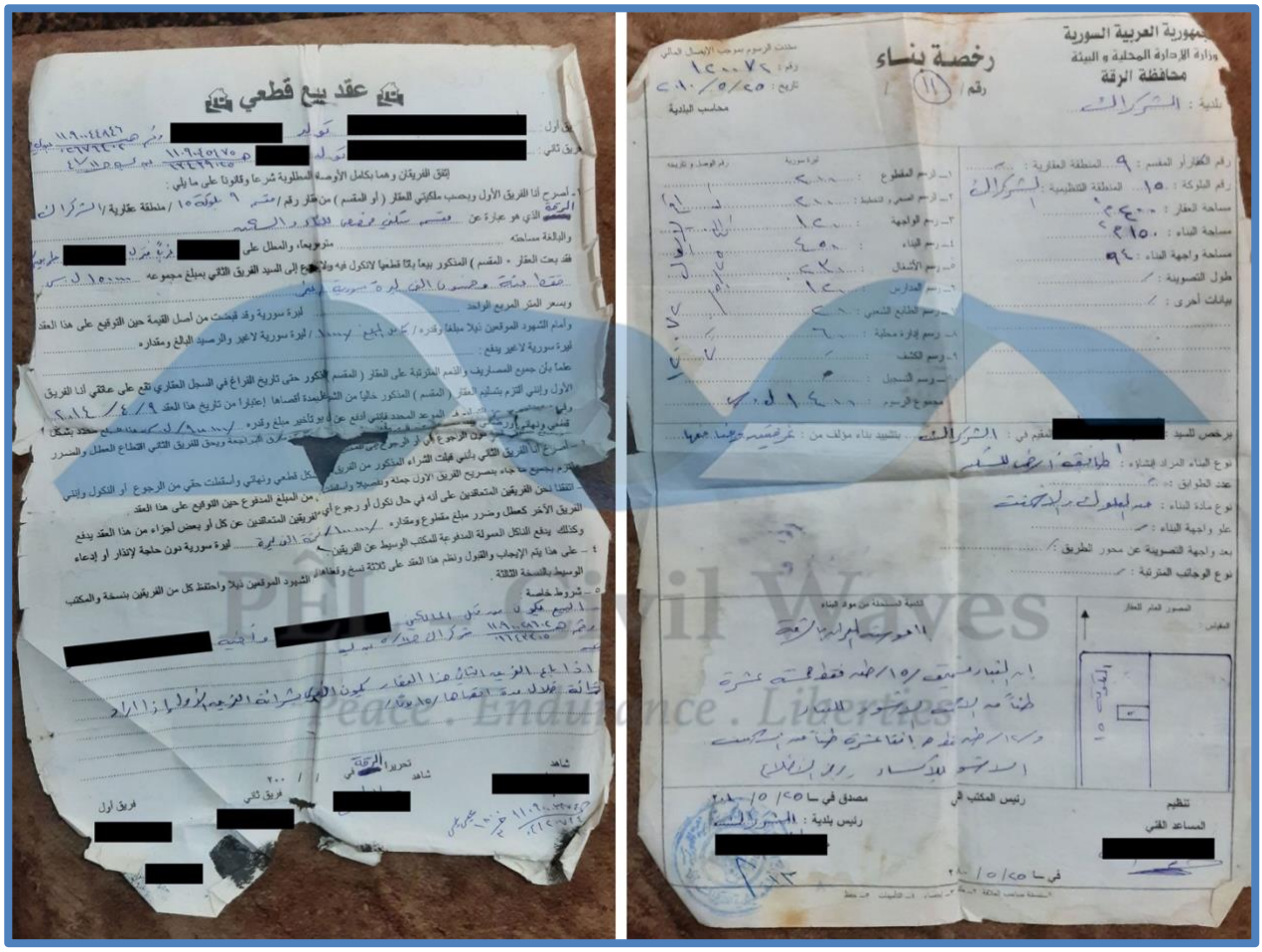

صورة (٦) رخصة بناء وعقد بيع خاصة بممتلكات الشاهد سامي المحمد في قرية الشركراك بتل أبيض

وجاءت أقوال الشاهد كريم السعيد* والذي تم إجراء المقابلة معه في شهر آب 2023 في مخيم تل السمن في مدينة الرقة، مشابهة إلى حد كبير لأقوال الشاهد سامي المحمد*، حيث تم جرف منزله أيضاً وتحويل أرضه الزراعية إلى قاعدة عسكرية للجيش التركي. وهذا الأمر أكدته مروة محمود* وهي من أهالي وسكان قرية شركراك أيضاً، وتم الاستماع لأقوالها في شهر آب 2023 أيضًا، حيث أكدت بأنه قد تم الاستيلاء على أرضهم الزراعية وتم تجريف منزلهم وتحويل القرية بما فيها عقاراتهم إلى قاعدة عسكرية للجيش التركي.

الصورة (٧) منزل وارض الشاهدة مروة محمود في قرية الشركراك-تل أبيض عبر الأقمار الصناعية، كما حددته خلال المقابلة

3. الاستيلاء على الأراضي الزراعية وقطع وتجريف الأشجار والتحويل لقواعد عسكرية

ولم تقتصر الانتهاكات على الاستيلاء غير المشروع على منازل المدنيين واسكان أشخاص آخرين فيها، أو هدم وتخريب تلك المنازل أحيانا، بل شهدت المنطقة التي يتناولها هذا التقرير عمليات استيلاء واسعة النطاق على الأراضي الزراعية العائدة للسكان، وأحياناً قطع وتجريف الأشجار بهدف بيع اخشابها أو استعمالها للتدفئة في الشتاء، وقد بلغ عدد حالات الاستيلاء على الاراضي **27**حالة بينما بلغ عدد الأراضي الزراعية التي تم تدميرها **16**حالة.

حيث أكدت الشاهدة ليلى الحسن*، (والتي سبق وأن وردت شهادتها في موضع سابق من التقرير) بأنه قد تم الاستيلاء على أرضها الزراعية بالاضافة الى بستان صغير مزروع بأشجار الزيتون والرمان، وكذلك المحركات التي كانت تستخدم في سقاية الأراضي، إذ قالت: **"قام فصيل الحمزات المسيطر على منطقتنا بالاستيلاء على بستاني الصغير الذي يحتوي على أشجار الزيتون، ومزروع على كامل أطرافه أشجار الرمان بطول 700 متر تقريباً، كما استولى ذات الفصيل على الأرض الزراعية بمساحة 35 دونم (15 مروي/ سقي و20 دونم بعل)، بالاضافة إلى محلين تجاريين".**

أما شادي المحمود * وهو أيضا من الضحايا الذين تم ذكر شهادتهم سابقا، أكد لنا بأنه بعد أن استولى المسلحون على منزله ومنازل بقية أهالي القرية وسرقة محتوياتها قاموا بقطع أشجار المنزل والبالغ عددها 12 شجرة، واستخدموها بغاية التدفئة.

وفي ذات السياق ذكرت ريتاج خالد*، في مقابلة بمخيم واشوكاني في الحسكة في تموز 2022 وهي من أهالي وسكان قرية "خربة قراج" التابعة للريف الشرقي لرأس العين، بأنه **"تم الاستيلاء على أراضينا الزراعية والبالغة مساحتها 15 دونم، بالاضافة الى مستودع وخانات البقر والأغنام، ومنزلنا الريفي، ونهب جميع محتوياته، فقد تم تخريبه كما تم قطع الاشجار المحيطة بالمنزل"**، وأضافت موضحة:

"لا أعرف بالضبط أي فصيل ارتكب كل تلك الانتهاكات ولكن حسب البعض ممن يسكن قريب من قريتنا قالوا بأنهم كانوا يشاهدون اشخاص بالزي العسكري من فصائل الجيش الوطني يقومون بنهب القرية وتحميل الأغراض بسيارات، وكانوا مسلحين، وحسب الكثيرين ان الفصيل المسيطر على منطقتنا هو فصيل الحمزات، وعندما حاولت العودة الى المنزل بعد شهر من خروجي أنا وزوجي استوقفنا حاجز قبل قريتنا من الجهة الشمالية وقد قرأت على جدار قرب الحاجز عبارة " كتيبة عمر ابن الخطاب".

وأكد الشاهد عبد الرحمن حمو* وهو مزارع من أهالي وسكان مدينة سري كانيي/ رأس العين، وتم الاستماع لشهادته في كانون الثاني 2023 في حي تل حجر في مدينة الحسكة، بأنه قد تم الاستيلاء على كافة ممتلكاته العقارية في قرية العزيزية، من منازل ومستودعات ومشاريع زراعية وتمت سرقة محتوياتها جميعاً، حيث

أفاد: "تم نهب جميع محتويات منازلي ومستودعاتي وكذلك منازل أهالي القرية، وتم تجريف وتدمير جميع المنازل ومن ضمنها منزلي المبني من اللبن والطين، باستثناء منزلي الآخر ومنزل أخي ومنزل ابن عمي ومنزل جاري كونها مبنية من البلوك والاسمنت المسلح، كما قاموا باقتلاع الاشجار عبر استخدام الجرافات، وحولوا المنطقة بالكامل والبالغ مساحتها حوالي 89 دونم إلى قاعدة عسكرية تركية، وحفروا خندقا بعمق أربعة أمتار حول القاعدة العسكرية ووضعوا سواتر ترابية بجانب الخندق بعمق أربعة أمتار، .. أما بخصوص مشروعي الزراعي الذي كان على أرض زراعية مساحتها 250 دونم ومن ضمنها 75 دونم من القطن، فقد تم هدم الغرف الموجودة فيه، وقلع الاشجار ونهب كل شيء في المشروع".

صورة (٨) منزل الشاهد عبد الرحمن حمو في قرية العزيزية- رأس العين/سري كانيه عبر الأقمار الصناعية، كما حدده خلال المقابلة

وفي ذات السياق أكد الشاهد خليل الصالح* وقد ذكرنا شهادته سابقا في هذا التقرير، بأنه قد تم قلع الاشجار الموجودة في أرضه وتحويل الاخيرة مع أراض أخرى مجاورة إلى قاعدة عسكرية تركية. وأفاد الشاهد سامي المحمد* وهو من أهالي وسكان قرية شركراك التابعة لمدينة تل أبيض، لـ "بيل" في آب 2023 ووردت شهادته في قسم سابق من التقرير، أن القوات التركية قامت بتدمير منزله وباقي منازل القرية، وحولت قسم من القرية إلى قاعدة عسكرية لقواتها، قائلاً: **"استولت القوات التركية على أرضي الزراعية وضمت 40 دونمًا من أصل 113 إلى القاعدة العسكرية التركية، أما الجزء المتبقي من الأراضي الزراعية فقد تم الاستيلاء عليها من قبل بعض المدنيين من أهالي المنطقة ممن بقوا هناك ويتعاملون مع الفصائل العسكرية المدعومة من قبل الحكومة التركية، كما قامت تركيا باقتلاع وتجريف 20 شجرة زيتون و15 شجرة رمان"**

وأوضح الشاهد بخصوص الحادثة: **"شاهدتُ الجرافات التركية وهي تجرف منازل القرية بعيني من خلال منظار من قرية تدعى الفاصل التي تقع على خط الجبهة من الطرف الغربي وهي نقطة مرتفعة. أنا وبعض من أهالي القرية تمكنا من رؤية منازلنا أثناء عمليات التجريف، وكانت الجرافات ترفع العلم التركي. وكان برفقتهم فصيل الشعيطات وكانوا يمشون حفاة وغالبيتهم من دير الزور وهم معروفون بشعر رأسهم الطويل، كانوا أول من دخل قرية شركراك وعرفوا عن أنفسهم بهذه الصفة".**

وهو ما أكده الشاهد خالد العلي* وهو أيضا من أهالي وسكان قرية شركراك، والذي تم الاستماع في شهر آب 2023، بأنه قد تم الاستيلاء على أرضه البالغ مساحتها 20 دونم الكائنة في قرية شركراك، ومشاد فيها منزل سكني، ومشجرة ب 200 شجرة زيتون، حيث تم تجريف المنزل وسرقة محتوياته وتجريف واقتلاع الأشجار وتحويل العقار وباقي عقارات القرية الى قاعدة عسكرية للجيش التركي.

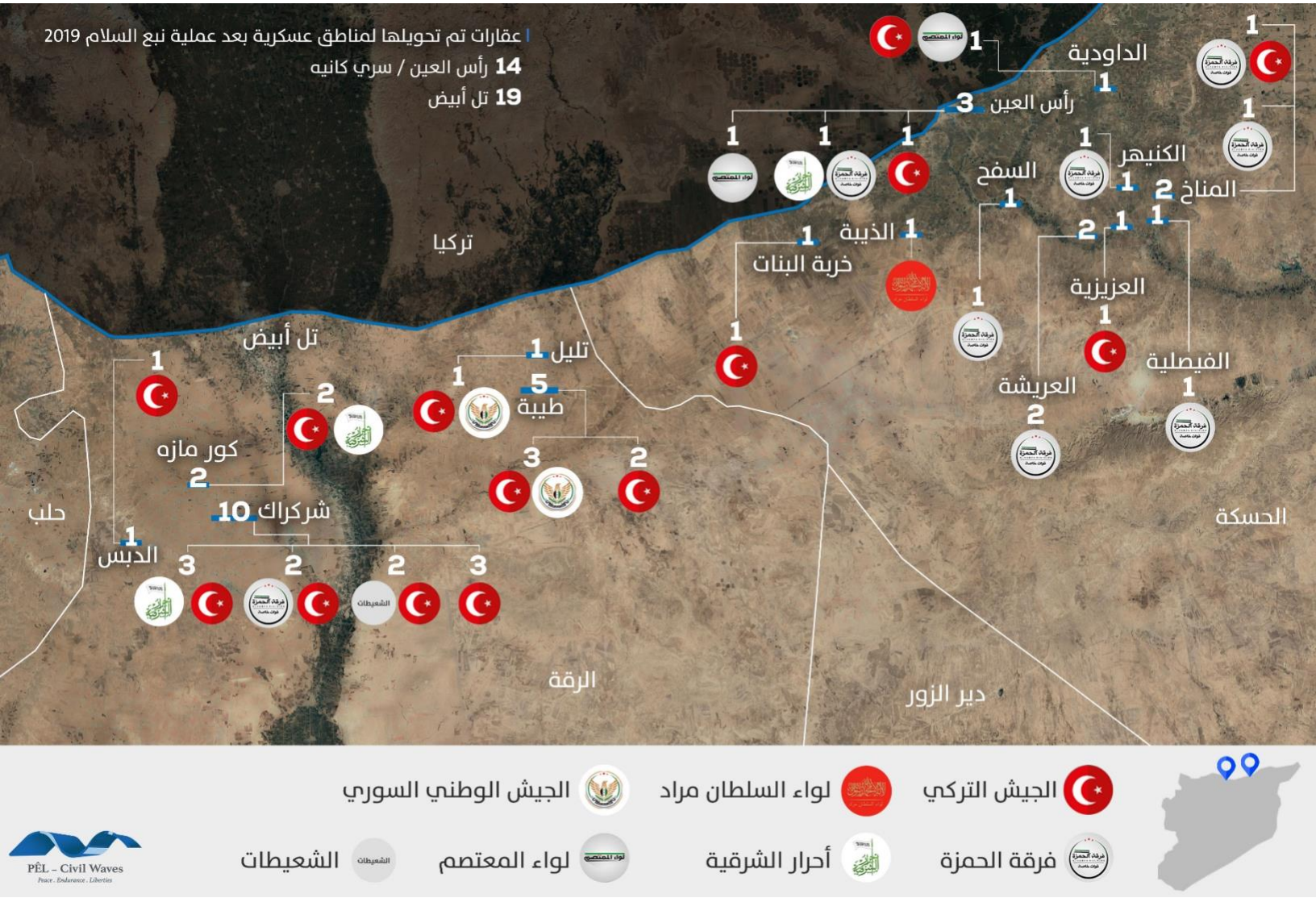

انفوغرافيك- ٣ -عقارات الشهود التي تم تحويلها لنقاط ومناطق عسكرية بعد عملية "نبع السلام" التركية في مدينتي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض والجهات المسؤولة عن الانتهاكات

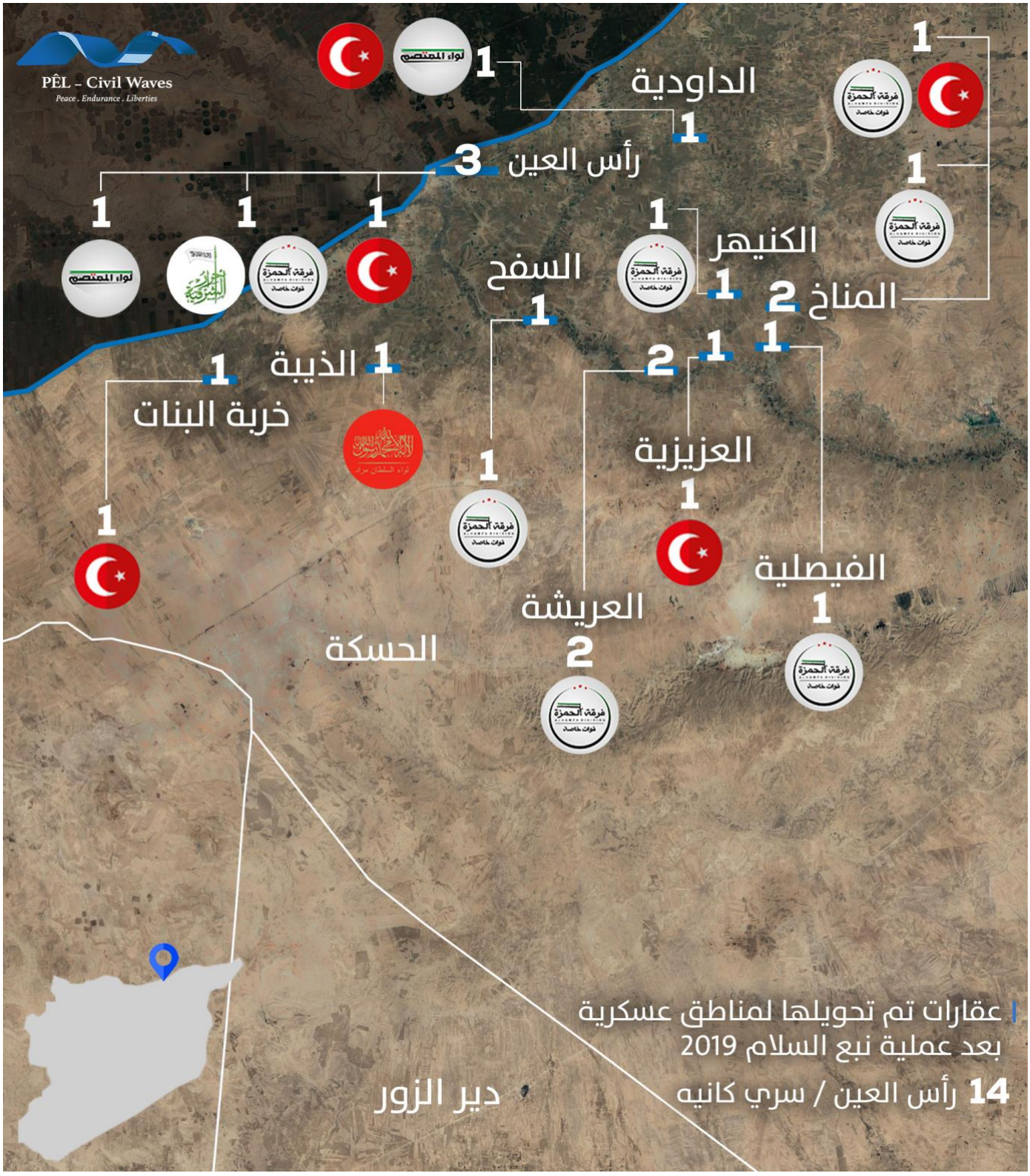

انفوغرافيك -٤- عقارات الشهود التي تم تحويلها لمناطق عسكرية بعد عملية "نبع السلام" التركية في مدينة رأس العين/سري كانيه، والجهات المسؤولة عن الانتهاكات

انفوغرافيك -5- عقارات تم تحويلها لمناطق عسكرية في منطقة تل أبيض بعد عملية "نبع السلام" التركية، والجهات المسؤولة عن الانتهاكات

رابعًا . انتهاكات أخرى تزامنت مع الاعتداءات على الملكيات

من خلال الافادات التي جمعتها "بيل"، تبين تعرض الضحايا لانتهاكات أخرى كانت مترافقة أو متزامنة مع تلك التي طالت الملكيات العقارية، أبرزها سرقة وحرق وتخريب الأثاث، إتلاف وثائق الملكية، الاعتقال والتعذيب والمنع من العودة وعدم احترام حرمة الموتى والتحرش بالنساء.

أ. سرقة وحرق وتخريب الأثاث والاعتقال بغرض الابتزاز وطلب الفدية:

يقول الشاهد مصطفى الحسين* وهو من سكان حي روناهي في سري كاني/ رأس العين بأنه بالاضافة الى الاستيلاء على منزله الكائن في حي روناهي و على ما يملكه من مركبات (الباص، سيارة نوع بيك آب، سيارة نوع مازدا مركبة سياحية)، فإن المسلحين الذين سيطروا على بيته قاموا بتكسير أسرَّتهم وخزنهم لاستخدام أخشابها في التدفئة، إذ يقول الشاهد: **"عُدتُ إلى المدينة بالاتفاق مع قائد إحدى المجموعات التابعة لفرقة الحمزات وذهبت برفقته إلى منزلي لتفقده وتفقد الأغراض الموجودة فيه، وقد رأينا ثلاثة عناصر بالزي العسكري وعلى أكتافهم شارات مكتوب عليها "لواء صقور الشمال"، وبعد أن سمحوا لي بدخول منزلي، ... صعدت على سطح المنزل فرأيتُ إحدى زوايا المنزل قد دُمِرَت نتيجة سقوط قذيفة عليها، وكانت توجد فسحة سماوية في خلفية المنزل، ويوجد فيها أشجار العنب والتين والزيتون، حيث رأيت ملابسنا وأسرتنا وخزانة ملابس أطفالي مكسورة ومرمية فيها. طبعاً عند دخولي المنزل رأينا العناصر وهم يكسرون الخشب ويضعونه في المدفئة".**

ويضيف الشاهد بأنه في تلك اللحظات حاولتْ مجموعة عسكرية القبض عليه بحجة أنه مطلوب للقيادة، وخمَّنَ "كفيل" الشاهد أن الهدف هو إرغامه على دفع مبلغ مالي كفدية لتلك المجموعة كونه ميسور الحال، حيث يقول: **"في هذه الأثناء توقفت سيارة وفيها خمسة أشخاص عسكريين، .. وقالوا لي أنت مطلوب للقيادة، وهنا تدخل ذلك الشخص الذي اتفقنا معه لحمايتنا مقابل أن ندفع له مبلغ من المال، وسألهم لماذا هو مطلوب؟ فقالوا لا نعرف. وبعد أخذ ورد بينهم وبينه قال لهم الأخير إن هذا الشخص دخل على كفالتي ولا يوجد عليه شيء، وقال لهم: احتمال انكم سمعتم بأن صاحب هذا المنزل يملك المال أو أنه قد ترك وثائق في المنزل تدل على أنه يملك المال، وأمسك بيدي وأخرجني من بينهم وقال لي أصعد إلى السيارة وقال أيضاً: أنا أعرف غايتهم".**

ب . حرق وإتلاف الوثائق المؤكدة لحق الملكية:

ما يؤكد إن الانتهاكات التي طالت وتطال الملكيات العقارية في المناطق التي يغطيها التقرير، هي انتهاكات ممهنجة والغاية منها إجبار الأهالي على ترك ممتلكاتهم، وعدم التفكير بالعودة اليها، هو تأكيد الشاهدة /الضحية بشيرة العدنان* (الاسم الحقيقي)، وهي من أهالي وسكان بلدة المناجير التابعة لرأس العين/ سري كاني، بأن المسلحين قاموا بحرق وثائق الملكية المتعلقة بممتلكاتها، حيث قالت: **"تعرضت جميع محتويات البيت للنهب، واحرقوا مستندات الملكية والوثائق الموجودة فيه، واستولوا عليه وعلى الأرض الزراعية، وفي البداية هددوا بتحويل البيت الى نقطة عسكرية، والآن يسكن فيه عناصر مسلحة مع عوائلهم، وهم مسلحين يلبسون الزي العسكري للجيش الوطني عليها رتبهم وشعاراتهم، ويرفعون راية الجيش الوطني الذي فيه ثلاث نجمات حمراء، وعرفت انهم من فصيل السلطان مراد من خلال كتابة ذلك على سياراتهم المسلحة التي يستخدمونها، كما أنهم تواصلوا مع أخي من عدة أرقام تركية وعرَّفوا عن أنفسهم بأنهم من فصيل السلطان مراد، وقالوا انهم استولوا على البيت ولن يسمحوا له بالعودة بتهمة انه يغني لجهات معادية لهم".**

وتأكيدا على النية المبيتة لتلك الفصائل بإجبار الناس على ترك ممتلكاتهم والتخلي عنها، والرغبة في إضاعة الحقوق وعدم القدرة على اثبات الملكيات مستقبلاً، قامت تلك الفصائل أحياناً بحرق مستندات الملكية بلا مبرر، فالشاهدة شروق مصطفى* وسبق وأن وردت شهادتها في فقرة سابقة، وهي من أهالي قرية السودة في سري كاني/ رأس العين، قالت بأنه بعد أن استولت الفصائل المسلحة على بيتها وسكنت فيه لمدة عام تقريبا قامت بسرقة محتوياته، وتدمير قسم منه بحيث أصبح غير صالح للسكن، قاموا بحرق مستندات الملكية، حيث رأت رماد الأوراق وغيرها من الأغراض في المنزل عندما عادت للاطمئنان عليه، لذلك وكون المنزل أصبح غير صالح للسكن وبسبب خوفها من إعتقال زوجها إن فكروا بالعودة إلى ديارهم، عادت مرة أخرى إلى مكان اقامتها الحالي الكائن في مخيم سري كاني في الحسكة.

وأكد هذه الانتهاكات أيضاً الشاهد أبو محمد العبد الله* وهو من أهالي وسكان قرية وردة التابعة لناحية تل أبيض، وتم الاستماع لشهادته في شهر آب 2023 حيث ذكر بأنه أثناء نزوحه لم يتمكن من إخراج وثائقه الشخصية وكذلك الوثائق المؤيدة لحقه في ملكية المنزل والحصادة الزراعية، وبقيت تلك الوثائق في المنزل، وقد تم إحراقها من قبل المسلحين الذين استولوا على منزله بحسب ما اخبره به جاره، والذي تحفظ على ذكر اسمه حفاظا على سلامته".

أما الشاهدة نسمة صالح* وهي من أهالي وسكان قرية جهجاه التابعة لمدينة تل أبيض، وقد أدلت بشهادتها في شهر آب 2023، بمخيم تل السمن في الرقة والمخصص للمهجرين والمهجرات من مدينة تل أبيض حيث تقيم حاليًا، فقد ذكرت بأن فصيل الجبهة الشامية قد تصرف بمنزلها بدون وجه حق وقام

ببيعه لشخص آخر، حيث ذكرت: **"بعد خمسة أشهر من نزوحنا قام فصيل الجبهة الشامية بعرض منزلنا للبيع وقد اشتراه شخص من حماه، وهو عنصر في الشرطة العسكرية ومتزوج من امرأتين"**. وثمة حالات لم يكتف فيها المنتهكون بالاستيلاء على العقار بدون وجه حق، بل تعدى الأمر إلى بيع عقار الضحية دون موافقته أو حتى علمه، فالشاهدة خلود محمد* وهي أرملة تعيش مع أولادها الأيتام في مخيم تل السمن أيضًا، في مقابلة فيزيائية في شهر آب 2023، روت مأساتها قائلة: **"كنت أسكن مع أولادي في المنزل الذي ورثناه عن زوجي المتوفى، وبتاريخ الاجتياح التركي للمنطقة خرجنا جميعا مشياً على الأقدام، وبذات اليوم وقبل خروجنا من المنطقة، أخبرنا صديق إبني هاتفياً بأن المسلحين دخلوا إلى منزلنا ونهبوا محتوياته، وبعد فترة أخبرنا الشخص نفسه بأن من استولى على منزل ابني قد قام ببيعه لأكثر من مرة"**.

الصورة (٩) منزل الشاهدة خلود محمد في قرية جهجاه- تل أبيض عبر الأقمار الصناعية، كما حددته خلال المقابلة

ج . الاعتقال التعسفي والتعذيب:

وكان من بين الأنماط الأخرى للانتهاكات التي ترافقت مع تلك التي تطال الملكيات العقارية، والتي تؤكد رغبة الجهات المسيطرة على دفع الأهالي للنزوح الاضطراري، هي حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب، ولم تقتصر تلك الحالات على المكون الكردي فقط، بل المكون العربي لم يسلم منها ايضاً، فأحد الشهود حسان شاكر* الذين تم الاستماع اليه، وهو من المكون العربي، ومن أهالي قرية تل ذياب التابعة لمدينة رأس العين، يقول بأنه تعرض للاعتقال والتعذيب على يد فصيل الحمزات، وبعد اطلاق سراحه داهموا منزله لاكثر من مرة بهدف اعتقاله وتعذيبه، حتى ضاق ذرعاً بتصرفاتهم وترك المنطقة نهائياً، بنية عدم الرجوع مادام أولئك المنتهكون موجودون في المنطقة، حيث يسرد الشاهد/ الضحية معاناته قائلاً:

" بتاريخ 2019/10/18 داهم عناصر من الجيش الوطني (فصيل الحمزات) القرية في تمام الساعة التاسعة صباحاً وبسيارتين بيكاب مكتوب على جانبيها عبارة الحمزات، وكان عددهم 15 عنصر تقريبا اعتقلوني أنا وشخص آخر. تعرضنا للتعذيب والضرب والإهانة بحجة أننا كنا ضمن الأمن الداخلي للإدارة الذاتية. بعد خروجي من السجن في 2019/12/26 عدت مع أهلي إلى القرية. لكن بعد مضي 15 يوم بتاريخ 2020/01/10 قام فصيل الحمزات بمداهمة منزلي الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ولكن استطعت الهروب، كانوا قد صنفوني بأنني أرهابي وأنفذ تفجيرات في رأس العين، وبعدها تدخل وجهاء القرية والمختار المعيَّن من قبلهم وحاولوا تبرئتي، وفي النهاية قالوا لن نعتقله بما أنه خرج سابقا ببراءة ذمة، وبعد مرور شهر وبتاريخ 2020/02/10 أيضا داهموا القرية الساعة السادسة صباحا ومعهم قائمة فيها ستة أشخاص من القرية مطلوبين للاعتقال من بينهم أنا. وعندما استطعت الهروب قررت النزوح بسبب المداهمات المتكررة لمنزلي، وسكنت في مدرسة" بلال بن رباح" في مشيرفة الحسكة، وأعيش في غرفة واحدة، فيها المطبخ والحمام ومكان النوم وكل شيء. تعرضت محتويات منزلي الكائن في قرية تل ذياب بالكامل للسرقة، وقد تم الاستيلاء عليه لكن دون أن يدخله أحد منهم، لكن يمنعوني من الدخول او ان يتصرف اهلي فيه، وبالأساس لم يجرؤ أحد على اختبارهم خوفا من ردة فعلهم كونهم يتهمونني بالإرهاب أصلاً".

وأفاد كريم الحسن* والذي تم ذكر شهادته في موقع سابق من هذا التقرير خلال مقابلة في شهر آب 2023: **بأن شقيقته التي بقيت في المنطقة حاولت منع فصيل أحرار الشرقية من تجريف منزل الشاهد (الكائن في قرية كور مازة التابعة لمدينة تل أبيض) واقتلاع الأشجار المحيطة به، قاموا بضربها بالعصي، وقالوا لها بأن المنزل أصبح محاذيا للقاعدة العسكرية التركية ويجب هدمه وتجريفه".**

صورة (١٠) منزل الشاهد كريم الحسن في قرية كور مازه-تل أبيض عبر الأقمار الصناعية، كما حدده خلال المقابلة

أما الشاهد خالد منصور* وهو من أهالي وسكان بلدة سلوك التابعة لمدينة تل أبيض، وتم الاستماع لشهادته في آب 2023 فقال بهذا الخصوص: **" لم أحاول التقدم بشكوى للمطالبة بمنزلي الذي استولى عليه أحد عناصر كتيبة القادسية، كوني أخشى من التعرض للاعتقال والتعذيب، لأن شقيقي محمود قد استشهد بتاريخ 2019/10/9 أثناء قتاله ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية"**، ويعزز الشاهد صحة مخاوفة من خلال سرد ما حدث مع شقيقه الآخر خالد الذي بقي في البلدة ولم يغادرها، حيث سرد تفاصيل القصة قائلاً: "**بتاريخ 22/10/2023قامت عناصر من كتيبة القادسية بمداهمة المنزل واعتقال شقيقي، بحجة ان شقيقنا محمود قد استشهد أثناء قتاله إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية، وبقي خالد في السجن لمدة تسع أشهر وعشرة أيام، تعرض خلالها لكافة أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، وبعد الإفراج عنه منعوه من العودة الى المنزل، وهو يسكن الآن كمستأجر في مدينة رأس العين".**

وأكد خالد العيسى* وسبق وأن ذكرت شهادته في موضع سابق بأن شقيق زوجته قد تعرض للاعتقال منذ عام 2019 ولا يزال مصيره مجهولاً، حيث قال: **"بعد شهرين من نزوحنا ذهب شقيق زوجتي إلى منزلنا في محاولة منه لنقل الأغراض من المنزل، كي لا تتعرض للسرقة، لكن قامت مجموعة من فصيل أحرار الشرقية بزعامة الملقب أبو جهاد، وهو من قرية أم عظام، باعتقاله وحتى الآن لا نعرف شيئاً عن مصيره".**

مايعزز صحة مخاوف السكان من عوقاب المطالبة بممتلكاتهم وتقاطع الشهادات المذكورة مع ما أشارت اليه لجنة التحقيق الدولية في عدد من تقاريرها، حيث *أكدت "كثيراً ما نفذت كتائب الجيش الوطني السوري عمليات اعتقال واحتجاز للأفراد بالتزامن مع الاستيلاء على الممتلكات، بما فيها الأراضي الزراعية، مما أجبر العديد من الناس في نهاية المطاف على مغادرة المنطقة ومواصلة عدم السماح لهم بالعودة"*[5].

[5] انظر على سبيل المثال الفقرة 76 من التقرير المؤرخ في 17 آب 2022 والفقرتين 40 و41 من التقرير المؤرخ في 2 آذار 2020 منشور على المرقع الرسمي للجنة التحقيق المستقلة، متوفر على الرابط التالي (آخر زيارة للرابط 5/6/2023:

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

د . المنع من العودة وعدم مراعاة حرمة الموتى:

علاوة على ذلك فإن تلك الفصائل وكذلك الحكومة التركية تحاول قطع كل أواصر الصلة بين المهجرين ومناطقهم التي ينحدرون منها، وعدم الابقاء على أي رابط أو ذكرى لهم في المكان منذ سيطرتها عليه، حيث منعت الأهالي في بعض الحالات من دفن موتاهم في قراهم وبلداتهم الأصلية. الشاهدة سلوى الأمين*، وهي من أهالي وسكان قرية الداوودية التابعة لمدينة رأس العين/ سري كاني، أكدت بأنه قد تم تحويل القرية بالكامل الى قاعدة عسكرية تركية، وتم تجريف الغالبية الساحقة من بيوت أهالي القرية، وقالت بخصوص محاولة دفن مختار قريتهم في مقبرة القرية:

"بتاريخ 2019/10/25 سيطر الجيش الوطني الفيلق الثاني /فرقة المعتصم/ على القرية، ثم وخلال شهر واحد بعد سيطرتهم قاموا بسرقة جميع محتويات القرية، وبعد ما يقارب الشهرين أي بداية 2020 جاءت القوات التركية الى القرية وحولتها الى قاعدة عسكرية". وتكمل الشاهدة في سرد معاناتها ومعاناة باقي أهالي المنطقة، **"بعد نزوحنا، توفى مختار قريتنا / سعيد مصطفى سلمان/ حاولنا دفنه في مقبرة القرية وتواصلنا مع أهالي قرية مضبعة القريبة من قريتنا، فذهبوا وطلبوا من الجيش الوطني ان يسمحوا لنا بدفنه في القرية، لكن كانت الإجابة بأنه لم تعد لهم قرية هنا حتى يدفنوا موتاهم، وبعد ذلك ذهبنا لدفنه في مقبرة تل عرفان بالقرب من معهد الخزنوي ووضعناه في تابوت كي نتمكن من أخذه الى مقبرة قريتنا عندما نعود".**

وهذه الشهادة التي وثقتها "بيل" تتوافق تماماً مع ما ورد في الفقرة 78 من تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، والمؤرخ في 12 أيلول 2022، حيث ذكر التقرير "وفي قرية الداودية (رأس العين) واصلت كتائب الجيش الوطني السوري والقوات البرية التركية استخدام الممتلكات المدنية لأغراض عسكرية، وأكدت صور ساتلية مؤخراً وجود قاعدة عسكرية تركية داخل القرية، ومُنِعَ السكان الأكراد من العودة الى الداودية منذ عام 2020 على الأقل، ودُمِّرَت المنازل".

صورة (١١) منزل الشاهدة سلوى الأمين في قرية الداودية- رأس العين/سري كانيه عبر الأقمار الصناعية، كما حددته خلال المقابلة

خامسًا. إحجام الضحايا عن المطالبة باستعادة الممتلكات

على الرغم من إعلان الفصائل العسكرية المنضوية في "الفيلق الثاني[6]" التابع للجيش الوطني المدعوم تركياً، عن تشكيل لجنة "رد الحقوق إلى أصحابها" في منطقة عمليات "نبع السلام"، وذلك بعد أكثر من عام على سيطرتها على المنطقة بمساعدة تركيا[7]، إلا أنه يبدو أن ذلك الإعلان بقي مجرد حبر على ورق، حيث لم يكن للجنة أي دور في رد الحقوق إلى الضحايا، ويبدو ذلك جلياً من خلال الشهادات التي جمعها فريق "بيل" خلال الفترة السابقة لإعداد هذا التقرير، وإذا نظرنا الى تشكيلها فلن يكون الأمر مستغرباً، لأنها تتكون من مندوبين عن الفصائل التي تسيطر على المنطقة، وهي ذاتها الفصائل المتورطة في الانتهاكات التي ساقها هذا التقرير[8]، أي أن الحَكَمْ هو نفسه الخصم، وما يؤكد عدم وجود أي دور لتلك اللجنة هو عدم ذكر أي من الضحايا الذين تم الاستماع إليهم لاسم هذه اللجنة، ويبدو بانهم لم يسمعوا بها أصلاً، والغالبية الساحقة منهم لم يتقدموا بالشكوى لاستعادة ممتلكاتهم، لا للجنة المذكورة ولا لغيرها من "المؤسسات" الموجودة في المنطقة. لو كانت لجنة "رد الحقوق إلى أصحابها"، المذكورة أعلاه، فاعلة وقادرة على القيام بمهامها بشكل معقول لما أحجم الضحايا الذين تم الاستماع اليهم عن تقديم الشكاوي لها، أو إلى الجهات المسؤولة عن النظر في تلك الشكاوي، حيث ذكر قسم كبير منهم بأنهم لم يتقدموا بالشكوى بسبب خوفهم من العواقب وردات فعل الفصائل المتورطة في الانتهاكات، والقسم الآخر ذكر بأنهم لم يقوموا بذلك لانعدام الثقة بالمؤسسات الموجودة في المنطقة بسبب عدم قدرتها على القيام بالأدوار الواجبة عليها قانوناً، والمتمثلة في ضرورة رد الحقوق إلى أصحابها، وثمة قسم ثالث لم يتقدم بالشكوى لاجتماع السببين معاً، أي الخوف من العواقب وعدم الاقتناع بجدوى المطالبة أصلاً.

---

[6] يتكون الفيلق الثاني من فصائل عدة أهمها: فرقة السلطان مراد، وفرقة الحمزة، ولواء المعتصم، ولواء صقور الشمال وجيش الإسلام وفيلق الرحمن

https://dam.gcsp.ch/files/doc/sna-structure-function-damascus-ar

[7] خبر منشور على صحيفة القدس العربي بتاريخ 21/كانون الاول 2020 بعنوان "الجيش الوطني يشكل لجنة رد الحقوق في راس العين السورية بعد تزايد الانتهاكات في منطقة "نبع السلام". متوفر على الرابط التالي: أخر زيارة للرابط بتاريخ 15/8/2023-

https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%81/

[8] وهذا ما أشارت إليه لجنة التحقيق الدولية تماماً في تقريرها المؤرخ في 17 آب 2022، (مصدر سبق ذكره) حيث ذكر التقرير في الفقرة 76 بأن "الضحايا أعربوا عن ترددهم عموماً في المطالبة بممتلكاتهم، بسبب الخوف من الاعتقال والاحتجاز، بسبب خطر التعرض لانتقام كتائب الجيش الوطني السوري التي قدمت شكاوى ضد أعضائها، لأن هذه الكتائب نفسها كانت معنية بعملية الشكوى والاسترداد".

فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، ذكرت ناريمان الخالد*، والتي تم الاستماع لشهادتها بتاريخ 26 تموز 2023، بانها لم تتقدم بالشكوى لاستعادة منزلها المسلوب من قبل أحد عناصر كتيبة السلطان مراد والذي يسكنها مع عائلته، بسبب انعدام الأمن في المنطقة وخوفها من العواقب، حيث قالت بهذا الخصوص: **"لا، لم أذهب ولم أحاول حتى الذهاب إلى البلدة بعد نزوحنا، لا انا ولا أي فرد من أفراد عائلتنا، لأن غالبية سكان مدينة سري كاني نزحوا وبالأخص من المكون الكردي، وذلك بسبب انعدام الأمن وبسبب نهب جميع المنازل والمحلات، ولم نكلف أي شخص لتقديم الشكوى لاستعادة منزلنا خوفا من أن نتسبب لهم بالمشاكل كالاعتقال والتعذيب، حيث أني أسمع دوماً من أقاربي النازحين من المقيمين في مدينة الحسكة عن حالات اعتقال وتعذيب وطلب فدية لبعض الاهالي الذين عادوا الى المدينة، وذلك من قبل الفصائل المسلحة المتواجدة هناك".** وهذا الأمر أكدته الضحية صفاء صالح* أيضا، والتي كانت تعمل سابقا كخياطة، وتم الاستماع لشهادتها في كانون الثاني 2023 في مخيم سريكاني التي كانت تسكنها بتاريخ إجراء المقابلة، حيث قالت: **"بعد نزوحنا من مدينة سري كاني لم نعد اليها، لا انا ولا زوجي، انما طلبت من احدى صديقاتي التي بقيت في المدينة بأن تذهب وتطمئن على منزلنا الكائن في حي حوارنة والبالغ مساحته 240 م2، والذي تم الاستيلاء عليه ونهب جميع محتوياته من قبل كتيبة المعتصم على الأغلب، كون حي حوارنة يقع تحت سيطرة الفصيل المذكور، وأخبرتني صديقتي بأنها ذهبت بالفعل وطرقت الباب فخرج لها رجل مسلح، وكان يسكن مع عائلته في المنزل، وبدأ هو يسألها عن هويتها، وعن سبب سؤالها عن المنزل؟ وأخبرتني بأنه خرج أشخاص مسلحين آخرين من المنزل، فخافت المرأة وعادت إلى منزلها، واتصلت بي وقالت بأنها لن تذهب مرة أخرى إلى منزلي، ومن بعدها لم نكلف أحدا للسؤال عن منزلنا أو طلب استعادته".** وهذا الموضوع تم التأكيد عليه من قبل قسم كبير من الضحايا الآخرين، ومن غير المجدي ذكرها جميعا نظراً لتشابه الإفادات ووحدة العلة، وهي الخوف من عواقب الشكوى، وثمة قسم آخر من الشهود /الضحايا ذكروا بأنهم لم يتقدموا بالشكوى بسبب عدم ثقتهم بالجهات المسؤولة عن تلقي الشكاوي، فالشاهد حسان شاكر*، والذي تم ذكر تعرضه للاعتقال والتعذيب على يد فصيل الحمزات، في موضع سابق من هذا التقرير، ذكر بأنه لم يتقدم بأية شكوى إلى أي جهة، ولم يفكر بالموضوع أصلاً كونه لا توجد جهة منصفة أو قادرة على رد الفصائل عن طغيانها أو شجب تصرفاتها. ولم تختلف أقوال الضحية أحمد حسه*، والذي تم الاستيلاء على منزله الكائن في حي الكرامة في بلدة سري كاني/ راس العين، بالاضافة الى محل لبيع الخضروات في سوق الهال، عن أقوال الضحية عدنان ملا مطر وعن أقوال بقية الشهود الذين ذكروا عدم ثقتهم "بالمؤسسات" الموجودة في المنطقة، حيث شرح هذه الجزئية قائلاً: **"تواصلنا مع زوجة جاري وطلبنا منها ان تذهب إلى منزلنا للاطمئنان عليه، وبالفعل ذهبت برفقة قريبها إلى قائد كتيبة "جدي" نسبة إلى قائد الكتيبة المدعو جدي ولدي صورة للمنزل مكتوب عليها اسم الكتيبة وهي تتبع لفرقة المعتصم. طلبا منه السماح لهما بدخول منزلي، إلا أن المدعو جدي منعهما من ذلك، وقال لهما بأن البيت مصادر كون ملكيته تعود لشخص من الحزب، فقد زعموا بأنني أنتمي لحزب الاتحاد**

الديمقراطي دون أي إثبات، ولهذا السبب ليس بمقدوري العودة إلى البلدة أو تقديم شكوى، لأن جميع الجهات مرتبطة ببعضها البعض، ولا توجد جهة من الممكن أن ترد لي حقي في منزلي المسلوب، ولا أن تضمن حمايتي، ولا يمكن أيضاً تكليف أي شخص آخر للقيام بذلك خوفاً من التعرض له وايذائه من قبل الفصائل المسيطرة". أما الشاهدة نسمة صالح* والتي تم ذكر شهادتها في موقع سابق من هذا التقرير، فقد بررت مخاوفها بهذا الخصوص، من خلال ذكر انتهاكات وتجاوزات تعرض لها أشخاص آخرون، فقد أكدت بان صاحب المحل الذي كانت قد استأجرته كورشة للخياطة قد تم قتله من قبل فصيل الجبهة الشامية عام 2019 رميا بالرصاص، فقط لأنه قبل بأن يضع سيارة نوع فان تعود ملكيتها لشخص كردي عنده كأمانة، واتهموه حينها بالتعامل مع الكرد. وأكدت الشاهدة رجاء محمد* وهي من أهالي وسكان قرية طيبة/عربيكار التابعة لمدينة تل أبيض، خلال مقابلة فيزيائية في آب 2023على حدوث انتهاكات مماثلة مع أحد أقربائها وعائلته الذين بقوا في البلدة، حيث ذكرت قائلة: **"لم نحاول العودة كوننا مطلوبين من قبل الفصائل المسلحة كما أخبرنا بذلك الجيران، والحجة أننا أكراد ونتعامل مع الإدارة الذاتية، وأحد أقربائنا بقي هو وزوجته في القرية وكان يعمل سابقاً في كومين تابع للإدارة الذاتية، لذلك تعرض هو وزوجته للاعتقال والضرب والتعذيب أكثر من مرة، ولم يشفع لهم كبر سنهم، ولهذا السبب حاولوا الخروج من البلدة إلا إنهم لم يفلحوا في ذلك".** وذكرت مريم الناصر* وهي من أهالي وسكان قرية حمام التركمان التابعة لمدينة تل أبيض، وتقيم حالياً في مخيم تل السمن في مدينة الرقة، وادلت بشهادتها لـ "بيل" في آب أيضًا 2023 بأنها لا تجرؤ على العودة إلى المنطقة والمطالبة بممتلكاتها، التي تم الاستيلاء على بعضها من قبل فصيل أحرار الشرقية والبعض الاخر من قبل فصيل الحمزات، وذلك لأنها كانت تعمل سابقا كرئيسة كومين لدى الإدارة الذاتية، وبحسب أقوال الضحية فإن رئاسة الكومين هي عمل تطوعي ينظم الخدمات لأهالي القرية تتعامل به الإدارة الذاتية، ويعد هذا العمل مرادفًا لمنصب المختار في سوريا. ثمة قسم آخر من الضحايا ارتأوا عدم جدوى تقديم الشكوى كون ممتلكاتهم المسلوبة أضحت قواعد عسكرية للقوات التركية، وبالتالي ليس بمقدورهم مطالبة تلك القوات باستعادة أراضيها ومغادرة المنطقة، فالشاهدة سلوى الأمين*، ذكرت بأنه تم تجريف بيتها وباقي بيوت القرية (الداودية)، وتم تحويلها إلى قاعدة عسكرية تركية، ومنعوا الأهالي من العودة بشكل صريح حيث قالت: **"لم يسمحوا لنا بالعودة، حتى إنَّ كبار السن طلبوا من فرقة المعتصم السماح للاهالي بالعودة إلى ديارهم، فكان جوابهم أن تلك الأراضي لم تعد من ضمن ممتلكاتهم ولن يسمح لهم بالعودة، وبعد ان تم تحويلها إلى قاعدة عسكرية تركية، طلب الأهالي من القوات التركية السماح لهم بالعودة، وذلك من خلال التواصل مع أهالي قرية قريبة من قريتنا تسمى "مضبعة"، وأخبرونا أهالي "مضبعة بعد فترة بأن القوات التركية رفضت طلبنا بالعودة".** ويؤكد ذلك أيضاً الشاهد سامر مصطفى* والذي تم الاستيلاء على منزله وكذلك أرضه الزراعية والبالغ مساحتها 850 دونم، والكائنة في قرية "المناخ" التابعة لمدينة رأس العين /سري كاني، إذ ذكر بأن أراضي القرية ومن ضمنها منزله وأرضه الزراعية، قد تم تحويلها إلى قاعدة عسكرية، حيث يسرد تفاصيل ذلك قائلاً: **" يمكنني رؤية بيتي عن بعد بواسطة الناظور حيث يتضح بأنه قد تم تحويله لنقطة**

عسكرية، كونه قد أصبحت القرية على خط التماس ولا اعرف بالضبط لأي جهة تتبع النقطة العسكرية المنشأة على عقارات القرية، لكن جميع العساكر هم من القوات التركية ويرتدون اللباس العسكري التركي، وكذلك يتم رفع علم تركيا هناك، وبحسب المعلومات التي يتداولها الناس فإن فصيل الحمزات هو من يسيطر على منطقتنا".

سامي المحمد* شاهد آخر وردت شهادته في موقع سابق من هذا التقرير، بأنه لم يتقدم بالشكوى ولم يطالب بممتلكاته، كونه يخشى الاعتقال، ولقناعته بعدم جدوى المطالبة بعد جرف منازله وتحويل أرضه إلى قاعدة عسكرية للجيش التركي، حيث يقول بهذا الخصوص: "لم أقم بالدخول إلى المنطقة رغم رغبتي الشديدة بالعودة إلى هناك. تم جرف منزلي الاثنين، وتم تحويل أرضي الزراعية إلى قاعدة عسكرية للجيش التركي، أخاف من العودة أو حتى تقديم شكوى خوفًا من الاعتقال او التصفية لأن هذه الفصائل لا يمكن محاسبتها، فقد ارتكبت الكثير من جرائم القتل الميداني لمدنيين دون حساب، ولا توجد أي سلطة قضائية لمحاسبتهم. الجيش التركي هو من كان يشرف على جرف المنازل ليكون ركامها سواتر لقاعدته العسكرية، مع أن تركيا تدعي أنها الدولة الضامنة والضابطة لتصرفات هؤلاء المسلحين، فقد ارتكبت انتهاكات أكثر من الفصائل فهم من سمحوا بجرف 80 منزل من بلدة شركراك لبناء سور حول القاعدة العسكرية، نحن بحاجة لتقديم شكوى الى الأمم المتحدة لعل وعسى أن يصل صوتنا". اثنان فقط من الضحايا الذين تم الاستماع إليهم، حاولوا المطالبة باسترداد ممتلكاتهم لكن لم يتوصلوا لأي نتيجة، فالشاهدة بشيرة العدنان*، والتي تم ذكر شهادتها بخصوص سلب ممتلكاتها في موضع آخر من هذا التقرير، ذكرت تجربة والدتها في تقديم الشكوى بهدف استعادة المنزل مايلي:

"ذهبت والدتي للاطمئنان على المنزل، ووجدته وقد سرق بالكامل وتسكنه عائلة لعناصر من فصيل السلطان مراد، توجهت إلى نقطة عسكرية تركية تم إحداثها في صوامع المناجير، وتقدمت بشكواها بشكل مباشر إلى ضابط تركي عن طريق مترجم، ووعدها الضابط بإعادة المسروقات إلا أنه لم يفعل شيئا بعدها، وبعد ذلك تم تهديد والدتي بالسجن من قبل فصيل السلطان مراد المستولي على المنزل، ولأنها مريضة لم تستطع مجادلتهم وعادت إلى الحسكة". ويبدو أن الشاهد خالد الحمدان*، وقد تم سرد تفاصيل قصته سابقا في هذا التقرير، قد مَرَّ بتجربة قريبة نوعا ما من تجربة والدة الشاهدة بشيرة العدنان* ، حيث ذكر بخصوص محاولته التقدم بشكوى لاستعادة ممتلكاته ما خلاصته: "قررت الذهاب الى قريتي للاطمئنان على ممتلكاتي وبهدف استرجاعها، وبالفعل ذهبت في اليوم الاول أو الثاني من شهر كانون الثاني لعام 2020 برفقة صديقي بواسطة دراجة نارية، وبعد عدة محاولات فاشلة للدخول الى القرية، ذهبنا إلى قاعدة عسكرية تركية في قرية السعيد، والتقينا مع ضابط تركي وشرحنا له الموضوع بواسطة مترجم، فكان رده بأنه ليس له علاقة بالأشخاص الذين استولوا على ممتلكاتنا، وإنما هم (الاتراك) مسؤولين عن حمايتنا فقط، وبذلك لم يعد لدينا اي امل باستعادة أي شيء، وعدنا إلى الحسكة، ولم احاول بعدها إعادة التجربة".

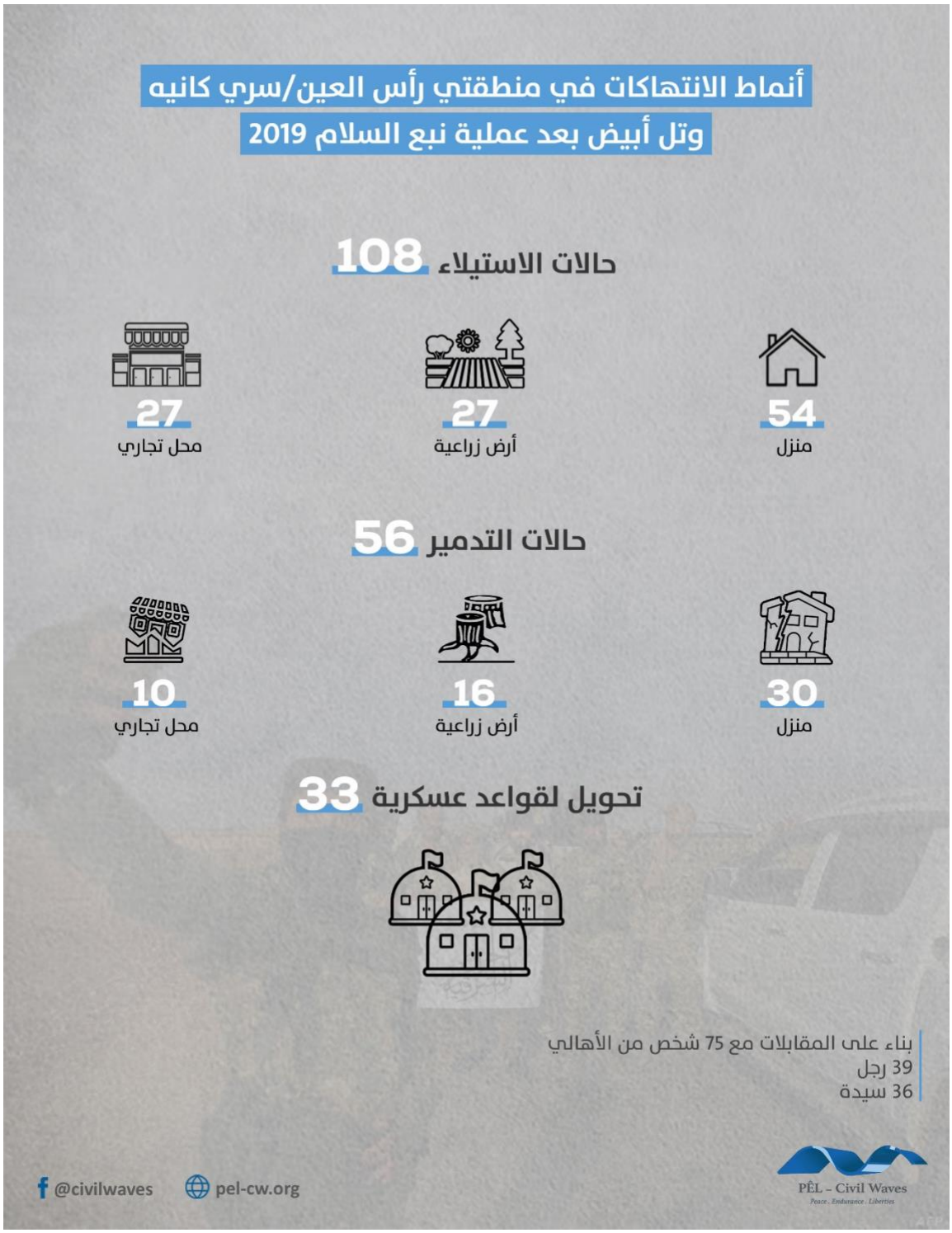

انفوغرافيك - ٦- أنماط الانتهاكات في منطقتي رأس العين/ سري كانيه وتل أبيض بعد عملية نبع السلام التركية

سادسًا. توصيف الوجود التركي في المناطق التي شملها التقرير

لتوصيف السيطرة التركية على الشمال السوري عموماً، وفي منطقة عملية "نبع السلام" التي يشملها هذا التقرير خصوصاً، من الناحية القانونية، يفترض الرجوع إلى قواعد القانون الدولي التي تحكم مثل هذه الحالات، لأننا أمام دخول قوات عسكرية أجنبية، مستخدمة ايضاً مجموعات عسكرية سورية مدعومة من قبلها لأراضٍ سورية، دون موافقة الدولة السورية على ذلك[9].

نصت المادة 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية على أن: "أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامه"، إذاً اشترطت هذه المادة أن تكون الأرض تحت السيطرة الفعلية للدولة المعتدية، بغض النظر فيما اذا كانت تمارس هذه السيطرة/ السلطة بشكل مباشر أو عبر وكلاء لها في المنطقة، وقد أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا في تقريرها الصادر بتاريخ 8 شباط 2022 بأن المناطق التي شملها التقرير تخضع للسيطرة الفعلية لتركيا، حيث ذكرت في الفقرة 93 والمدرجة تحت عنوان "ريف حلب الشمالي ومنطقتي رأس العين وتل أبيض" بأن "في المناطق الخاضعة فعلياً للسيطرة التركية، تتحمل تركيا قدر الإمكان، المسؤولية عن ضمان النظام العام والسلامة العامة وتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال.."[10] وبالتالي فإن وصف الاحتلال ينطبق قانونا على هذا الوجود التركي، كما واعتبرت منظمة العفو الدولية (الآمنستي) وكذلك هيومان رايتس ووتش الوجود التركي في المناطق السورية الخاضعة لسيطرتها احتلالاً.

[9] https://www.aljazeera.net/news/2014/10/4/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B6%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85

[10] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، متوفر على الموقع الرسمي للجنة على الرابط :

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

سابعًا. المسؤولية القانونية عن الانتهاكات في مناطق عملية "نبع السلام"

نتيجة البيانات التي تم جمعها وتحليلها من قبل فريق "بيل" تبين إن تلك الانتهاكات التي طالت الملكية في المنطقة التي تناولها التقرير، قد ارتكبت من قبل فصائل الجيش الوطني السوري، وقسم منها من قبل الجيش التركي مباشرة.

وكون الفصائل المذكورة هي من مرتبات الجيش الوطني السوري التابع قانونيا لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة، كون وزارة الدفاع هي "المختصة بشؤون الدفاع والجيش الوطني السوري، وتعمل على تنظيم القوى العسكرية والثورية المنضوية تحت مظلة هذا الجيش بالتعاون مع قادة الفيالق والتشكيلات الأخرى بهدف الانتقال في أسرع وقت ممكن إلى حالة عسكرية كباقي الجيوش التي تعمل بتراتبية وفق هرمية وسلسلة قيادة وسيطرة[11]"، وسبق وأن أعلنت عن تشكيلها لهذا الجيش بتاريخ 2017/12/30[12]، وقد حضر وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة أكثر من مناسبة عسكرية وعرض عسكري للفصائل المذكورة، كما قام بعدة جولات تفقدية لفصائل الجيش الوطني في المنطقة التي استهدفها هذا التقرير[13]، الأمر الذي يستوجب مساءلة وزراء الدفاع في الحكومة المؤقتة، الذين تولوا مهامهم خلال الفترة التي ارتكبت فيها تلك الانتهاكات، وذلك بناء على مسؤولية القائد المفترضة، حسب المادة 28 من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، خاصة وأن هؤلاء لا يمكنهم انكار علمهم بتلك الجرائم والانتهاكات، ولا سيما إن تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا أكدت مرات عديدة مسؤولية فصائل الجيش الوطني عن تلك الانتهاكات، وبالتالي كان من واجب وزارة الدفاع قانونا محاسبة قادة الفصائل المذكورة عن تلك الانتهاكات، وكذلك العناصر الذين ثبت تورطهم فيها، إلا إن الوزارة المذكورة لم تبادر إلى اتخاذ أي إجراء بهذا الخصوص.

---

[11] (14/8/2023 للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى الموقع الرسمي للحكومة السورية المؤقتة /وزارة الدفاع، على الرابط التالي: (آخر زيارة للرابط

https://www.syriaig.net/ar/169/about

[12] https://www.enabbaladi.net/archives/194981

[13] خبر منشور على صفحة الحكومة السورية المؤقتة بعنوان" وزير الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة يستكمل جولته الميدانية في منطقة نبع السلام"، على الرابط التالي :آخر زيارة للرابط بتاريخ 14/8/2023:

https://syriaig.net/public/ar/848/content

والمسؤولية المذكورة تنسحب أيضاً على الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، كونه الجسم السياسي الذي يمنح الثقة للحكومة المؤقتة، وله الحق في اقالة الوزراء مجتمعين أو منفردين ومحاسبتهم، وقبول استقالتها، والمصادقة على أي تعديل وزاري[14] .

أما بخصوص تركيا وكونها دولة احتلال، وفق ما تم تفصيله في فقرة سابقة من هذا التقرير، فهي مسؤولة قانوناً عن حماية ممتلكات السكان المدنيين في المناطق التي تحتلها، حيث أنها ملزمة بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في المناطق المذكورة، والتي توجب عدم الاستيلاء على ممتلكات المدنيين أو تدميرها، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير[15]، وعلى دولة الاحتلال إثبات وجود الضرورة العسكرية الحتمية. لذلك يتوجب على دولة الاحتلال محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، سواء من الأتراك أو من قادة وعناصر "الجيش الوطني السوري"، كون الأخير يقع تحت السيطرة الفعلية لدولة الاحتلال، خاصة وإنه ليس ثمة ما يشير إلى أن سلب الممتلكات التي تناولها التقرير أو تدميرها كانت تبرره الضرورة العسكرية الحتمية.

ثامناً. التوصيف القانوني للانتهاكات في مناطق السيطرة التركية

حيث إن الأفعال المرتكبة من قبل القوى المسيطرة على الأرض تجاه حقوق الملكية والسكن لأهالي وسكان المنطقة التي تناولها التقرير، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، ولأنه قد يختلف التكييف/ التوصيف القانوني للفعل الجرمي بين القانونين، الدولي والمحلي، وقد يختلف أيضاً المؤيد الجزائي (العقوبة) بينهما، لذلك سيتم تكييف تلك الأفعال الجرمية (الانتهاكات) سنداً لكل قانون على حدة، وفقا للتفصيل التالي:

1. وفقا للعهود والمواثيق الدولية

منحت العديد من العهود والاتفاقيات الدولية حق الملكية أهمية كبيرة، وحظرت انتهاك هذا الحق، فالمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، على سبيل المثال، اكدت على حق الإنسان في التملك، وحظرت حرمان أي شخص من ملكه تعسفاً، وقد منح القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للأبنية،

[14] الفرة 5 من المادة 11 من "النظام الأساسي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، متوفر على الرابط التالي:

https://www.etilaf.org/about-us/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%94%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%a7%d9%8a%d9%94%d8%aa%d9%84%d8%a7%d9%81-2022

[15] المواد 2 و52 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب، متوفرة على الرابط التالي:

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm

واعتبرها جزءاً من الأعيان المدنية[16]، التي لا يجوز مهاجمتها من قبل أطراف النزاع، وعلى هؤلاء الأطراف التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وحصر عملياتها ضد الأهداف العسكرية[17]، وفي حال وجود شك بخصوص عينٍ ما تستخدم عادةً لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك[18]، أي أنها فسرت الشك لمصلحة الأعيان المدنية المحمية من الاستهداف، وبالتالي على من يدعي العكس إثبات صحة ما يدعيه، وتشكل قاعدة التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية ووجوب عدم مهاجمة الأعيان المدنية، قاعدة عرفية وفق القانون الدولي الانساني العرفي، كما أوجب هذا القانون على أطراف الصراع احترام الملكية الخاصة وعدم مصادرتها[19].

وأكدت المادة الثامنة فقرة2 من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2001، أن تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورات عسكرية جريمة حرب، ولاسيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق، وينطبق هذا الأمر سواء تعلق الأمر بنزاع مسلح دولي أو نزاع مسلح غير ذو طابع دولي، وقد تبين من خلال سرد الشهادات والوقائع على الأرض إن الانتهاكات التي طالت الملكية في المنطقة التي تناولها التقرير، قد ارتكبت بشكل مدروس وممنهج، وشملت الغالبية العظمى من الممتلكات، المنقولة وغير المنقولة، أي واسعة النطاق. كما إن المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، إعتبرت تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية، من المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، واعتبر نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية المذكور آنفاً، إن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع جريمة حرب، كما أشرنا سابقًا.

2. وفقا للدستور السوري والتشريعات السورية النافذة

على الرغم من تحفظ "بيل" على الدستور السوري النافذ حالياً، لأسباب كثيرة قد لا يكون هذا الحيز الضيق المخصص للانتهاكات التي طالت حقوق الملكية والسكن في جزء من الجغرافية السورية المكان

---

[16] 1949 المادة 52 من البروتوكول الاضافي الاول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الاربع لعام

[17] (المادة 48 من البروتوكول الاضافي الاول (المصدر السابق

[18] (المادة 52 من البروتوكول الاضافي الاول (المصدر السابق

[19] Customary " القواعد (51-7و8و9و10) من القواعد العرفية للقانون الدولي الانساني المعدة من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر بعنوان International Humanitarian Law : volume1 Rules" منشور على موقع اللجنة على الرابط : https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/customary-international-humanitarian-law-i-icrc-eng.pdf

المناسب لسردها، لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الدستور يتضمن بعض المبادئ القانونية التي تتوافق مع العهود والاتفاقيات الدولية، والتي تمت الاشارة الى بعضها آنفاً، ومن بين تلك المبادئ، المبدأ الذي نصت عليه المادة 15، حيث أكدت بأن الملكية، من جماعية وفردية، مصانة، وبأن المصادرة العامة في الأموال ممنوعة، ولا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة بمرسوم ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون، ولا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مبرم، وأكدت أيضاً بأنه تجوز المصادرة الخاصة لضرورات الحرب والكوارث العامة بقانون لقاء تعويض يعادل القيمة الحقيقية للملكية. وبحسب أقوال الشهود/ الضحايا فإن عمليات الاستيلاء على ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، كانت رغماً عنهم وعبارة عن عمليات نهب وسرقة، ولم يتم تعويض الضحايا بأي مبلغ، بل على العكس من ذلك فإن الغالبية العظمى من الذين فقدوا ملكياتهم، لم تكن لديهم الجرأة للمطالبة بها خوفاً من التعرض للاعتقال أو أي نوع آخر من أنواع الإساءة، وقد تم تفصيل ذلك في فقرات سابقة من هذا التقرير.

ولأن "المحاكم" التي تم تأسيسها من قبل الحكومة التركية في المناطق التي تناولها التقرير تطبق القوانين السورية، فسيتم توصيف تلك الانتهاكات وبيان مدى تطابقها مع القوانين السورية، ولا سيما تلك المطبقة قبل الثورة السورية لعام 2011.[20] وعليه فإن الانتهاكات المذكورة تخالف نص المادة 771 من القانون المدني السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 84 لعام 1949، التي أكدت على عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون على أن يكون ذلك مقابل تعويض عادل، وكذلك تخالف نص المادة 768 من القانون ذاته التي أكدت بان لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه. أما بالنسبة للتوصيف القانوني للأفعال الجرمية التي ارتكبتها الفصائل المسلحة، والمذكورة في هذا التقرير فإن قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم 148 لعام 1949، اعتبر إن الاستيلاء على العقار بدون وجود سند رسمي بالملكية يشكل جريمة غصب عقار، إذ نصت المادة 723 من القانون المذكور بأن كل من لا يحمل سنداً رسمياً بالملكية أو التصرف واستولى على عقار أو قسم من عقار بيد غيره، عوقب بالحبس حتى ستة أشهر، وتكون العقوبة من شهرين إلى سنة إذا رافق الجرم تهديد أو جبر على الأشخاص أو الأشياء، ومن ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا ارتكبه جماعة من شخصين على الأقل مسلحين. كما أن سرقة ونهب موجودات المنازل التي تعرضت للاستيلاء بعد كسر وخلع الأبواب والنوافذ، يشكل جرم السرقة الموصوفة وفقا لنصوص المواد 625 و626 من قانون العقوبات المذكور.

[20] الفقرة 70 من تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والمؤرخ في 31 جانيواري 2019 والمتوفر على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

تاسعاً. خاتمة وتوصيات

يعتبر ضمان الحق في السكن والملكية أحد الشروط الأساسية المطلوبة لتأمين العودة الطوعية والآمنة للسكان المهجرين والنازحين إلى أماكن سكناهم الأصلية، ومن خلال سرد الشهادات التي عرضها هذا التقرير، من الواضح إن الحق المذكور (السكن والملكية) لا يتمتع بأدنى درجات الحصانة والقدسية التي ضمنتها التشريعات الدولية والوطنية على السواء، بل على العكس من ذلك كان انتهاك هذا الحق، بالإضافة الى الحقوق الأخرى، يتم بطريقة منهجية وعلى نطاق واسع. كما أن تأمين العودة الطوعية والكريمة للمهجرين والنازحين من الركائز الأساسية لتحقيق عملية الانتقال السياسي الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقن 2254 لعام 2015 وبيان جنيف لعام 2012، فبدون العودة المذكورة لا يمكن الحديث عن عملية الانتقال السياسي الديمقراطي المنشود، ولا عن الانتقال بسورية الى دولة القانون والمؤسسات التي يحلم بها كل سوري يؤمن بمبادئ العدالة والمساواة والحرية، وهذه المبادئ تتطلب بالتأكيد الوقوف بجدية على انتهاكات حقوق الانسان، التي ترتكب في سوريا، ومن ضمنها تلك المرتكبة في المناطق التي تناولها التقرير، وبالتالي وجوب إعادة الحقوق لأصحابها وإنصاف الضحايا، ومسائلة المنتهكين. ويعتبر الإجلاء الجبري للضحايا الذين تناولهم التقرير، واسكان أناس آخرين مكانهم، سبباً اساسياً لتغيير التركيبة السكانية، وبالتالي خلخلة التنوع الاجتماعي الذي تعيشه المنطقة منذ امد بعيد، والاتجاه نحو فرض عرق واحد او لون أو دين واحد أو لغة واحدة على المنطقة، وكل ذلك من خلال ارتكاب انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، بل قد ترقى الى مستوى جريمة الإبادة الجماعية في حال استهداف تلك الانتهاكات بشكل أساسي لمجموعة سكانية معينة دون غيرها.

ولتجنب الآثار المدمرة للانتهاكات التي تناولها التقرير، ترى منظمة "بيل" ضرورة التحرك على عدة مستويات ومن قبل عدة جهات، دولية ومحلية. وقد أنتج العمل الجاد والمكثف من قبل الفريق العامل على هذا التقرير بعض المقترحات، التي تؤمن "بيل" بأن وضعها بين أيدي الفاعلين في الملف السوري قد يساعد بشكل فعلي في تحقيق السلام العادل والشامل والمستدام في سوريا، ويمكن إيجازها بالتوصيات التالية:

1– مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

ـ على مؤسسات الأمم المتحدة بمختلف مسمياتها، وكذلك على دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ممارسة الضغط الدائم على الحكومة التركية للاعتراف بكونها دولة احتلال في المناطق التي تحتلها من سوريا، ومن بينها تلك التي ركز عليها هذا التقرير، وذلك تمهيدا لدفعها نحو القيام بواجباتها كدولة احتلال تجاه سكان وأهالي المنطقة، والمتمثلة بحمايتهم وضمان حقوقهم المشروعة ومنها حقوق السكن والملكية، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب.

ـ الضغط على الحكومة التركية للتوقف بشكل فوري عن سياسات التغيير الديموغرافي التي تمارسها في المناطق التي تحتلها من سوريا، وتوفير الأجواء المناسبة والآمنة لضمان عودة النازحين والمهجرين إلى أماكن سكناهم الأصلية، وضمان حقهم في استعادة ممتلكاتهم المنهوبة، ولا سيما العقارية منها. وممارسة الضغوط الجادة على الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة للقيام بالتزاماتها القانونية لوقف انتهاكات الجيش الوطني في مناطق سيطرتها، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

ـ التعاون مع الجهات الحقوقية والمنظمات العاملة بتوثيق انتهاكات تركيا والجيش الوطني في مناطق سيطرتها وتقديم الدعم اللازم لها. والعمل على وضع قائمة بأسماء الأشخاص والمؤسسات التي تم الوصول بخصوصهم الى أدلة منطقية تفيد بتورطهم في الانتهاكات المرتكبة، وإخضاعهم لنظام العقوبات المالية والمصرفية، وتصنيفهم كجهات إرهابية تمهيدا لقطع كافة أنواع الدعم عنهم.

ـ على الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربي، وغيرها من الدول التي يقيم فيها السوريين/ات، ولا سيما تلك التي لا تنص قوانينها على مبدأ الولاية القضائية العالمية، أن تعمل على تعديل تشريعاتها بما يضمن النص على مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي يساعد على محاسبة المنتهكين بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة، ولا سيما ان تعلق الأمر بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

ـ ينبغي للّجنة التحقيق الدولية المستقلة أنْ تستمر بمتابعة الانتهاكات المرتكبة في مناطق السيطرة التركية في سوريا وتوثيقها، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الأرض والسكن والملكية. كما ينبغي عليها إطلاق تقارير مواضيعية خاصّة بقضايا حقوق السكن والأراضي والملكية.

-على الأمم المتحدة الاعتراف الرسمي بالمخيمات التي يقيم فيها سكان وأهالي المناطق المتضررة من عملية نبع السلام وتقديم الدعم اللازم لتخفيف حدة الآثار السلبية التي خلفتها الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم من قبل الجيش التركي والفصائل العسكرية السورية المنضوية معه والتعاون بشكل مكثف مع المنظمات الإنسانية والحقوقية العاملة في مجالات تقديم الدعم الاغاثي.

2– الحكومة السورية:

ـ على الحكومة السورية القيام بواجباتها القانونية تجاه سكان المناطق المحتلة من تركيا، وبالتالي التقدم بشكاوى رسمية ضد الحكومة التركية إلى الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها، ولا سيما محكمة العدل الدولية لإنهاء حالة الاحتلال التركي للأراضي السورية. كما ينبغي لها مطالبة الحكومة التركية بوقف دعم فصائل الجيش الوطني المتورطة في ارتكاب الانتهاكات ضد حقوق الانسان في المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الفصائل التي تأتمر بأوامر الحكومة التركية.

ـ تقديم الدعم القانوني اللازم لمن تم تهجيرهم-ن من مناطق الاحتلال التركي ولا سيما المقيمين-ن في المخيمات، وأن يكون هذا الدعم ماديا وكذلك قانونيًا، بحيث يتضمن تزويدهم بالوثائق الشخصية ووثائق

الملكية التي فقدوها. ومنح الموافقة الفورية للأمم المتحدة باستخدام المعابر الحدودية لتقديم الدعم الإنساني للسكان. وكذلك تقديم الدعم الإنساني والإغاثي اللازم للمهجرين والمهجرات من رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، وأهمه التقدم بطلب رسمي للأمم المتحدة بتسجيل المخيمات التي يقيمون فيها في شمال وشرق سوريا من أجل تزويدها بالمعونات الإنسانية اللازمة.

3 – منظمات المجتمع المدني، المحلية والدولية:

ـ العمل بشكل مهني ومحايد على توثيق الانتهاكات المرتكبة في سوريا عامة، وفي مناطق الاحتلال التركي خاصة، وتجميع تلك التوثيقات وارسالها الى المؤسسات الحقوقية الدولية، وإلى المحاكم التي تقوم بمحاكمة المنتهكين بناء على مبدأ الولاية القضائية العالمية. وتكثيف عمليات الحشد والمناصرة لضحايا انتهاكات الجيش التركي وفصائل الجيش الوطني، وإصدار تقارير دورية بهذا الخصوص، وإقامة ندوات ومؤتمرات دورية توثق انتهاكات تلك الجهات بحق السكان المدنيين، وتسلط الضوء عليها، بهدف تعريف المجتمع الدولي بشكل أكبر بحقيقة تلك الانتهاكات والجهات التي تقف خلفها، وتلك التي تتغاضى عنها.

ـ توعية المهجرين والمهجرات بحقوقهم-ن الأساسية، وضرورة عدم التوقف عن المطالبة بتلك الحقوق والتعاون مع المنظمات العاملة في مجال التوثيق للكشف عن انتهاكات الجيش التركي وفصائل الجيش الوطني، وتوعيتهم-ن بضرورة الاحتفاظ بالوثائق التي تثبت حقوقهم في الملكية والسكن، ومساعدتهم-ن قانونيا ومادياً، إن أمكن، لاستصدار نسخ بدل تلك التالفة أو المفقودة.

4—الائتلاف الوطني السوري :

على "الائتلاف السوري المعارض" و"الحكومة السورية المؤقتة" ممارسة سلطاتها بمنع الفصائل المسلحة من ارتكاب الانتهاكات بحقّ السّكان المدنيين/ات وممتلكاتهم/ات، وتأمين المحاسبة الحقيقية والعادلة للمنتهكين، ولا سيما أنّ الجهات المذكورة تزعم بأنّ الفصائل الموجودة في المنطقة تعتبر جزءاً من مؤسساتها وتأتمر بأوامرها. ويجب عليها إصدار قرار بأنّ جميع عمليات البيع والشراء التي تمّت في المنطقة منذ اندلاع الحرب فيها باطلة، ويبقى هذا القرار سارياً حتى التوصّل لاتفاق سياسي يضمن تشكيل حكومة تمثّل جميع السوريين/ات بمختلف مكوّناتهم، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015، أو أيّ قرار أممي آخر يمكن أنْ يكمل هذا القرار مستقبلاً أو حتى يمكن أنْ يحلّ محله.

5 –المجلس الوطني الكردي:

على المجلس الوطني الكردي بوصفه عضواً في الائتلاف الوطني السوري أنْ يتحمّل على الأقل مسؤولية سياسية وأخلاقية عن الانتهاكات التي ترتكب في مناطق عمليات نبع السلام. إنّ التذرع بأنّ الفصائل العسكرية وإنْ كانت تابعة رسمياً للائتلاف، لا تأتمر بأوامر الائتلاف، لا ينفي مسؤولية الائتلاف ومن ضمنه المجلس الوطني الكردي عن متابعة هذه الانتهاكات على الأقل والعمل الواضح الحثيث من أجل إيقافها. لذلك، فإنّ المجلس الوطني الكردي مطالبٌ بتحمّل مسؤولياته واستغلال وجوده ضمن الائتلاف الوطني السوري من أجل متابعة الانتهاكات ومساعدة الضحايا في التقاضي واسترداد أملاكهم وإدانة مرتكبيها بشكلٍ واضح. وعلى المجلس أيضًا مطالبة تركيا بوصفها قوة احتلال والقوة الفعلية المسيطرة على المنطقة وكذلك الدولة الداعمة للمعارضة السورية بتحمّل مسؤولياتها في إيقاف الانتهاكات ضد سكّان هذه المنطقة وإيقاف كل سياسات التغيير الديموغرافي فيها.

6 – الإدارة الذاتية:

ـ تقديم الدعم اللازم للمهجرين والمهجرات من مناطق الاحتلال التركي ممن يقيمون في مناطق سيطرتها، خاصة سكان المخيمات، والعمل على توفير فرص العمل المناسبة لهم، واستهدافهم ببرامج وأنشطة تساعدهم في الانخراط في سوق العمل، وكذلك على الاندماج مع المجتمع المضيف.

-تقديم التسهيلات للراغبين والراغبات بالعودة إلى مناطق سكنهم-ن الأصلية، ودعم الجهود الرامية لحفظ حقوق الملكية وبخاصة استصدار أوراق ووثائق ملكية خاصة بالسكان المهجرين والمهجرات من كافة المناطق التي احتلها الجيش التركي.

-تقديم التسهيلات اللازمة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التوثيق والدعم القانوني والإنساني لضحايا الاحتلال التركي، وتجنب فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب على الأنشطة التي تستهدفهم.

PÊL – Civil Waves
Peace . Endurance . Liberties

عن بيل:

منظمة بيل . الأمواج المدنية هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية تعمل على تعزيز أدوار النساء والشباب والمهجرين/ات قسرًا في مناطق عملها. تأسست عام 2013.

تعمل "بيل" في مجتمع متعدد قوميًا ودينيًا واجتماعيًا، وتؤمن بأن حماية التنوع وإدارته وإشراك جميع السكان بشكل عادل، ضمان لسلام مستدام. من أجل ذلك، تعمل بيل على إشراك المواطنين من جميع الفئات دون تحيز أو تمييز وعلى جميع المستويات. وتؤمن أن تعزيز الحوار المجتمعي بين الأفراد والمجموعات السكانية المختلفة، وبينها وبين هياكل الإدارة المحلية عامل جوهري لتخفيف التوترات الحالية والتأسيس لمستقبل أكثر عدالة.

ترى "بيل" أن السياسات الخاطئة لعقود من الزمن، والصراع الدائر في سوريا منذ 2011 أثرا على البيئة وخلقا تحديات حقيقية كبيرة تؤثر على حياة السكان حاليا ومستقبل البلد لعقود قادمة. من أجل ذلك، تعمل بيل على تعزيز الوعي بحماية البيئة وتوسيع المساحات الخضراء، ورصد المشاكل البيئية وتبيان ارتباطها بزعزعة التماسك الاجتماعي وتطوير حلول وبدائل لمواجهة هذه التحديات.

تركز "بيل" في عملها مع ضحايا التهجير القسري، وتعمل على تعزيز الاستجابة لانتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكيات الواقعة عليهم في سوريا وتسعى إلى تمكين المتضررين/ات من تنظيم أنفسهم والدفاع عن قضاياهم. تؤمن "بيل" كذلك أن التوثيق المنهجي والموسع لانتهاكات حقوق الأرض والسكن والملكية يشكل عاملا جوهريا لضمان عودة المهجرين قسريا والنازحين داخليًا إلى مناطق سكنهم الأصلية بكرامة. لذلك فإن بيل توثق شهادات ضحايا هذه الانتهاكات وقصصهم السردية، وتدعم جهود المناصرة والمتابعة القانونية في هذا الإطار.

@civilwaves
pel-cw.org
info@pel-cw.org